

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

كلية القانون / جامعة تكريت

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ان ما يعانيه الواقع الاقتصادي العربي من مشكلات، هي نتيجة قيام خطط التنمية الاقتصادية في الدول العربية على ارضيات مختلفة، سواء في طبيعة واهمية الانشطة الاقتصادية واختلاف المستوى الفني والاداري، والتي اتسمت بعدم التنسيق ويجاد سلسلة مترابطة لتطوير قطاعاتها الاقتصادية، وتنويع قاعدتها الانتاجية، وانسحاق تلك الخطط على النزعة القطرية واعتمادها على النفط وعدد محدود من المواد الاولية، كما ان حاجة الدول العربية الى التقنية العالمية اوقعها في فخ التبعية الاقتصادية كان من نتائجها الاختلال والتشويه الهيكلي واقامة مشاريع متشابهة لانتاج السلع، التي هي امتداد لصناعات قائمة في الخارج، والتوسع على حساب الصناعات الوسيطة والانتاجية فاشتدت المنافسة بينها لتمانلها، وضيق السوق العربية لاستيعابها، واصبحت الاقتصادات العربية مجرد تابع للاقتصاد العالمي والحاق الميزد من المشكلات في الواقع الاقتصادي.

اهمية البحث - يكتسب عرض المشكلات في الواقع الاقتصادي العربي اهمية من اهمية قطاعاته الاقتصادية، ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتجاوز المشكلات في هذه القطاعات للنهوض بالاقتصاد العربي الى مستوى متقدم، لان اقتصاد الدول الصغرى، اصبح في الوقت الراهن اكثر عرضة للتهميش في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية، والتطورات التقنية

والمتغيرات الدولية التي تجري فيه التحولات باتجاه العولمة، ووحدة السوق، وما تطرحه من تحديات كبيرة، ونظام هيمنة شاملة للعالم، مما يستوجب قيام اقتصاد عربي قوي متجاوز لمشكلاته التي يعاني منها، واعتبار ذلك ضرورة حتمية واجراء دفاعي قادر على مواجهة التحديات، كقوة مؤثرة في الاقتصاد العالمي، والانطلاق من الاساس ان الاقتصاد العربي، له من المقومات الموضوعية، التي تفتقر لها التجمعات الاقليمية، وتعزيز قدراته الانتاجية والتصديرية من خلال الميزة التفضيلية والتخصص والمنافسة.

مشكلة البحث: مشكلات الواقع الاقتصادي العربي هي انعكاس طبيعي لقطاعاته الاقتصادية،

فرضية البحث: ينطلق البحث من الفرضية التالية :

هل كان لغياب التنسيق وعدم التجانس بين القطاعات الاقتصادية في الدول العربية، والاعتماد على سلعة او سلعتين في التصدير دون تنويع قاعدتها الانتاجية سببا في الاختلال الهيكلي للاقتصاد العربي وبرز العديد من المشكلات في الواقع الاقتصادي العربي،

هدف البحث - تحليل المشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها وفي سبيل تحقيق هذا الهدف فقد اعتمد البحث على منهجين الاول المنهج الوصفي لعرض المشكلات في الواقع الاقتصادي العربي الثاني- المنهج الاستقرائي- بتحليل المشكلات وبيان دوافعها وكيفية تجاوزها ومن خلالهما تم الوصول الى هدف البحث وتحقيق الفرضية

يتكون البحث اضافة الى المقدمة من مبحثين:المبحث الاول - يتناول الناتج المحلي الاجمالي ومساهمة القطاعات فيه، والنفط واهمية الاستراتيجية، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج ، والتضخم في الدول العربية، المديونية الخارجية ونصيب الدول العربية من الاستثمارات العربية والاجنبية المباشرة.

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

المبحث الثاني - التجارة الخارجية العربية والتطورات المتعلقة بالسكان حجم السكان ونموه، ومعدل الامية، ومعدل البطالة.

اما التوصيات فقد جاءت في القسم الاخير من البحث من ابرزها .

وضع خطة طويلة الامد، تكون اطارا لخطط متوسطة الامد، لتطوير الاقتصاد العربي والارتقاء باليائه، لمعالجة القطاعات الاقتصادية، وتحقيق اهداف الاقتصاد العربي برؤية مستقلة وبمفهوم تنمو تكاملي جديد، يتولى المهمة جهاز للتخطيط القومي، بالتنسيق مع اجهزة التخطيط القطرية، واتباع سياسة متوازنة بالاعتماد على تقسيم العمل الاقتصادي على اساس المزايا النسبية وتخصص الموارد والتنافس وتوزيع القدرات البشرية والثروة المعدنية والموقع و العمل على اقامة بنية تحتية عربية مشتركة، وانشاء بنك عربي موحد لتمويل المشروعات الاستثمارية والانتاجية وابعاد العمل الاقتصادي العربي عن الخلافات السياسية، وتوحيد المواقف لادارة وصياغة الحوار في العلاقات الاقتصادية مع التكتلات الاقتصادية ومواجهة التحديات واتخاذ موقف جماعي من خلال اقامة كتل اقتصادي عربي بصورته المتطورة.

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

تواجه الواقع الاقتصادي العربي عددا من المشكلات والتي تشكل تحديا للنهوض به منها ضعف الناتج المحلي الاجمالي، والقطاعات المرتبطة به وتدني نصيب الفرد منه، وارتفاع حجم التضخم ، وانخفاض حصة الدول العربية من الاستثمارات العربية والاجنبية، والمديونية الخارجية، وانخفاض مساهمة التجارة الخارجية العربية في التجارة العالمية، وضعف التجارة البينية وزيادة معدل السكان، واتساع حجم الامية، وارتفاع معدل البطالة، يتناول البحث تلك المشكلات بالدراسة والتحليل وكيفية تجاوزها

المبحث الاول

١ - الناتج الاجمالي ومساهمة القطاعات فيه

يتناول المبحث اداء الناتج المحلي الاجمالي ومساهمة قطاعي الصناعة والزراعة والقطاع النفطي واهمية الاستراتيجية / ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي، وحجم التضخم، والمديونية الخارجية، وحصة الدول العربية من الاستثمارات العربية والاجنبية،

١-٢ الناتج المحلي الاجمالي: من الجدول رقم (١) في الملحق يتضح الاتي

- حقق الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠٠٨ اعلى معدل بلغت نسبته (٢٦,٢%) ، اذ وصل الى (١٨٩٩) مليار دولار مقابل (١٥,١%) لعام ٢٠٠٧ ، فما تحقق للناتج عام ٢٠٠٨ هو الاعلى منذ عام ٢٠٠٠ الذي بلغت نسبته (١٣,٧%) ، أي بزيادة قدرها (٤٧,٧%).

اتسم الناتج المحلي الاجمالي بعدم الاستقرار رغم ارتفاعه بدءا من عام ٢٠٠٣ اذ بلغ (١١,٧%) مقابل تراجعته عن عام ٢٠٠٠ حيث كانت نسبته (١٣,٧%) وفي عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بلغت نسبته (١١,٧%) و (١٩,٥%) و (٢٢,٤%) و (١٨,٩%) و (١٥,١%) وعلى التوالي

- ان انخفاض نسبة الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٦ الى (١٨,٩%) مقابل (٢٢,٤%) عام ٢٠٠٥ يعود الى قرار الاوبك بخفض انتاج النفط في النصف الاول من العام الا ان نمو الناتج المحلي الاجمالي يعود الى ما تم تصديره من النصف الثاني من العام نفسه من قبل الدول المصدرة للنفط (دول الخليج العربي والعراق والجزائر والسودان اضافة الى موريتانيا التي بدأت بآنتاج وتصدير النفط عام ٢٠٠٦)^(١) وعند مقارنة الناتج المحلي الاجمالي العربي مع الناتج العالمي نجد ان نسبته ضئيلة اذ بلغت (٢,٢٨%) من الناتج المحلي العالمي الذي بلغ (٣٢,٣) ترليون دولار عام ٢٠٠٢^(٢)

- ان ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٢,٢%) عام ٢٠٠٨ مقابل ١٥,١% عام ٢٠٠٧ يعود الى النمو المرتفع لقطاعات الانتاج السلعي خاصة الصناعة الاستخراجية فقد ساهم ارتفاع اسعار النفط الى مستويات قياسية في ضوء النمو الاقتصادي العالمي بالرغم من زيادة الضغوط التضخمية في غالبية الدول العربية وبدء انتشار اثار الازمة المالية العالمية، ابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ اضافة الى زيادة انتاج النفط والغاز والاداء الجيد لقطاع الصناعة التحويلية، وقطاع التشييد والبناء والقطاع المصرفي وارتفاع عائدات الصادرات،^(٣)

٢- القطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي - الجدول (رقم ٢) في الملحق يبين :

- ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ونسبة من (٣٣%) الى (٤١,٦%) و ٤٨,٢% و (٤٩,٥%) و (٤٨,٨%) و (٥٢,٣%) للاعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وعلى التوالي.

٢-١ مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي:- الجدول رقم (٢) في الملحق يشير الى :

- ارتفاع الاهمية النسبية لهذا القطاع وبشكل مستمر مقارنة مع بقية القطاعات الاخرى، اذ زادت حصته الى (٤٣,٤%) عام ٢٠٠٨ مقابل (٣٩,٥%) عام ٢٠٠٧ و ٢١,٧% و ٣١% و ٣٨,٥% و ٤٠% للاعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وعلى التوالي، وقد ارتفع ناتج الصناعة الاستخراجية من ٥٩٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧ الى حوالي ٨٢٤ مليار دولار عام ٢٠٠٨ بزيادة (٣٨,٦%) ويرجع هذا التحسن الى ارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي للدول العربية اذ بلغت النسبة ٧٤,٣% في ليبيا و

(١٥,٧%) في مصر بالمقابل بلغت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الدول العربية التي تمتلك صناعة استخراجية غير نفطية بين (٩,١%) في تونس و ١,٩% في المغرب^(٤) مما يعني ان الدول العربية المصدرة للنفط بشكل عام تتميز بارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي- وتشمل الصناعة الاستخراجية في الدول العربية من صناعة استخراج النفط والغاز واستخراج الخامات المعدنية [الحديد-النحاس-الذهب] وغير المعدنية مثل [مواد البناء، وخام صخر الفوسفات، والبوتاس، والرصاص، والزنابق، والباريوم والزنك والذهب والماس]^(٥)، كما حدثت تطورات مهمة في الصناعة الاستخراجية اهمها تحقيق اكتشاف الغاز الطبيعي جنوب تونس واكتشاف احتياطي منه قبالة الشواطئ المغربية المطلة على الاطلسي.

٢-٢ - مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي - من الجدول (رقم ٢) في الملحق يلاحظ ما يلي:-

- ارتفعت قيمة ناتج الصناعة التحويلية من (١٤٠,٥) مليار دولار عام ٢٠٠٧ الى (١٦٨,٨) مليار دولار عام ٢٠٠٨ أي بنسبة (٢٠,٢%) وهو اعلى معدل نمو لهذا الناتج منذ عام ٢٠٠٢، مقابل ١٤,٦% عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧^(٦)

- استمرار انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت النسبة ٨,٩% عام ٢٠٠٨ مقابل (٩,٣%) و(٩,٥%) و(٩,٧%) و(١٠,٦%) و(١١,٦%) و(١١,٣%) للاعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٠ و ١٩٩٥ على التوالي،

وخلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٢ فقد نما هذا القطاع بمعدل نمو سنوي متوسط قدره ١٣,٢%.

- تميزت الصناعة التحويلية في كل من تونس والاردن ومصر والمغرب بارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت النسبة بين (١٥%) و (١٧,١%) عام ٢٠٠٧ وهذه النسبة ما تزال متدنية مقارنة بالدول الصناعية حيث تبلغ في الولايات المتحدة الامريكية (٢٠%) واليابان (٣٠%) وكوريا (٣٠%)^(٧) وتشمل الصناعات التحويلية صناعة [المواد الاولية والخامات الاستراتيجية لانتاج مواد البناء، كالاسمنت والحديد والصلب والالمنيوم والكابلات والصناعات الهيدروكربونية صناعات التكرير والغاز والبتروكيماويات وصناعة الاسمدة وصناعة الاثاث]^(٨)

- حققت عدد من الصناعات معدلات نمو عالية وتوسعا في الطاقة الانتاجية لصناعة مواد البناء والحديد والصلب، وزيادة الانفاق في البنى التحتية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وليبيا، وشهدت الصناعات الغذائية كالسكر، وزيادة الاستثمارات والتخطيط لاقامة مصانع جديدة، في كل من مصر وسوريا والسودان والمتوقع توسيع الانتاج في الصناعات البتروكيماوية والالمنيوم في ضوء الغاء الاتحاد الاوربي الضريبة الكمركية المفروضة على واردات البتروكيماويات والالمنيوم من دول الخليج العربي^(٩)

- لقد بلغت صادرات الصناعة التحويلية لعشر دول عربية نسبة (١٠,٦%) من اجمالي صادرات تلك الدول في عام ٢٠٠٦، احتلت السعودية المرتبة الاولى، من حيث قيمة تلك الصادرات اذ بلغت قيمتها (١٦,٣) مليار دولار، أي ما يعادل حوالي (٤٢,٣%) من اجمالي صادرات الصناعة التحويلية للمجموعة، تليها المغرب بحوالي (٨,٦) مليار دولار ثم الاردن بحوالي (٣,٧) مليار دولار، اما من حيث اهمية صادرات الصناعة التحويلية الى اجمالي صادرات الدول في المجموعة، فيتصدر الاردن تلك المجموعة، اذ بلغت صادراتها حوالي (٧١,٢%) من اجمالي صادراته، يليه المغرب بحوالي (٦٧,٨%) ثم سورية حوالي (١٢%).^(١٠)

- تأثر بعض الصناعات التحويلية بالازمة الاقتصادية العالمية، حيث انخفض الطلب العالمي والاقليمي على الصلب الخام خلال الربع الاخر من عام ٢٠٠٨ وتراجع الطلب على مواد البناء ومنتجاتها

- لقد شهد قطاع الصناعة التحويلية تطورات عدة، ابرزها تدفق الغاز الطبيعي من مصر الى سوريا، المرحلة الثالثة من مشروع خط الغاز العربي، ودخول مصهر عمان للالمنيوم، وبعض مصانع البتروكيمياويات، مرحلة الانتاج فبالرغم من هذه التطورات الايجابية، الا انه يخشى ان يؤدي الركود الاقتصادي العالمي، وانخفاض اسعار النفط، الى توقف الاتجاه التصاعدي للنتاج الصناعي العربي وحدوث انكماش فيه خلال السنوات المقبلة،^(١١) خلاصة ما تقدم فان تراجع مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، ناجم عن التماثل وتنافسية المشاريع التي اقيمت، وضالة دورها، في تصحيح الاختلال والتشويه في الهياكل الانتاجية للدول العربية، وانخفاض مساهمتها في دفع عملية التنمية الاقتصادية فالمشاريع الصناعية التي اقيمت كانت خفيفة ومتناثرة لانتاج السلع الاستهلاكية كما اتسمت تلك الصناعات باخرى تكميلية في الخارج، والتوسع فيها على حساب الصناعات الوسيطة والانتاجية، وقد اصطدمت بضيق السوق المحلية لاستيعابها، وقد ترتب عن ذلك زيادة الواردات، مما ادى الى زيادة العجز في موازين المدفوعات وتضخم الديون للخارج، خاصة بالنسبة للدول العربية غير النفطية، مما عزز من استمرار التبعية الاقتصادية للخارج، اضافة الى تاثر تلك الصناعات بالمتغيرات الاقتصادية الدولية، خاصة فيما يتعلق تنافسية الصناعات التحويلية، اذ يتم استخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير، لقياس تنافسية الصناعات التحويلية، وتعد الانتاجية والتكلفة، والحجم، والحصة العالمية، من اهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعات التحويلية.

٢-٣- المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي:

- الاختلال الهيكلي: لاعتماد الاقتصاد الوطني في الدول العربية على عدد قليل من السلع، التي لا يمكن للنشاط الانتاجي في الاجل الطويل ان يرفع من معدلات التنمية او يحقق لها الاستقرار في الاجل القصير فاعتماد الدول العربية النفطية على الصناعات الاستخراجية يصل بنسبة ٩٠% من الناتج المحلي، اضافة الى اعتماد دول عربية غير نفطية على عدد محدود جدا من السلع الاولية، والصناعة البسيطة فلم تتمكن الدول العربية من تغيير هيكلها الاقتصادية، وتنويع قواعدها الانتاجية بشكل يحو عنها سمة الاختلال الهيكلي، كما افتقرت ومازالت الى العوامل او القوى الديناميكية اللازمة لتصحيح الاختلالات الهيكلية، وعدم قدرتها على التحول، وهذا سيؤدي بالاقتصادات العربية نحو التفكك وعدم القدرة على مواجهة التحديات،^(١٢)

- ان جهود التنقيب والاستكشاف في الصناعة الاستخراجية، تتطلب مستوى من المهارة والتقنية العالية، والتي لا تتوفر في الدول العربية، مما اوقعها في فخ التبعية، وعمق من ارتباطها في السوق الرأسمالية واصبحت المصالح الاجنبية المستفيدة من الاستثمار والحوافز الممنوحة له في هذا القطاع،^(١٣) عنصرا معطلا للنهوض في الاقتصاد العربي.

- استمرار النظام النقدي للدول العربية وارتباطه القوي بالدول الرأسمالية وتبعيته المالية تقف عائقا اما نهوض الاقتصاد العربي وتحقيق تنميته المستقلة^(١٤)

- تعتبر الصناعة الاستخراجية من الصناعات كثيفة الاستخدام للتقنية العالية، لكنها شحيحة في توليد فرص العمل المباشرة، اذ تتطلب هذه الصناعة العالية خبرات مهنية وهندسية وكوادر

خدمية ذات تأهيل متخصص رغم السياسة المستمرة التي تتبناها الدول العربية لاحتلال العناصر الوطنية محل الاجنبية^(١٥)

- التفاوت في القطاع الصناعي بين الدول العربية، ناجم عن صعوبة التنسيق فيما بينها، واختلاف درجات النمو الاقتصادي بين الدول العربية والاخذ بنظم التخطيط المتباينة والتفاوت بينها فضلا عن الخلافات السياسية بين حكوماتها، ترتب عنه تضارب في السياسات الاقتصادية وتنفيذ القرارات المشتركة للنهوض بالاقتصاد العربي،^(١٦) ان دوافع انخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية ناجم عن نمو العولمة والتخفيض التدريجي للحوافز التقليدية لانسياب السلع المصنعة مثل التعريفات الكمركية وانظمة الحصص، وازدياد التركيز على معايير الجودة، والمحافظة على البيئة وانضمام العديد من الدول العربية الى منظمة التجارة العالمية، وبعض التكتلات، والاتفاقيات الاقليمية والدولية والثنائية: مما افقد الصناعة العربية الوطنية، الكثير من الاجراءات الحمائية الداعمة لها واصبحت اسواقها تعرض السلع المصنعة المستوردة، نظرا لعدم كفاية الانتاج المحلي وتدني قدرته على المنافسة.

- تغير هيكل الصناعة التحويلية في العالم للفترة [١٩٨٠-١٩٨٨]، مما ادى الى ارتفاع حصة السلع المصنعة، التي تتطلب مستوى من المهارة وتقنية متوسطة وعالية الى حوالي [٤٦-٦٠%] من اجمالي الصادرات الصناعية في العالم، ويعكس هذا الاتجاه نمو السلع الصناعية ذالت القيمة المضافة العالية، والتي تتطلب مهارات وتقنيات، لا تتوفر حاليا في الدول العربية، بالرغم من تطور صادرات الصناعة التحويلية لبعض الدول العربية [السعودية المغرب والاردن] خلال عام ٢٠٠٦.^(١٧)

لقد اثرت الازمة المالية العالمية خلال الربع الاخير من عام ٢٠٠٨ على الصناعة التحويلية في الدول العربية بصعوبتين - الاولى - تمثلت بقرار الشريك الاجنبي الانسحاب من

المشاركة في تمويل المشروع، مما دفع ببعض المشاريع العربية مراجعة المشروع وخطط تمويله، مما قد يؤدي الى تأخير تنفيذه ، اما الصعوبة الثانية فتمثلت في قيام بعض الشركات، الى تخفيض الانتاج لمواجهة انخفاض الطلب.^(١٨)

٢-٤ المقترحات لتفعيل القطاع الصناعي

- اهمية تنويع الصادرات التحويلية وعدم الاعتماد على اساس المزايا النسبية فقط بل على اساس كثافة المواد الاولية والقرب من الاسواق الرئيسية، وانما بمواكبة التقنيات الحجديدة،
- تشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي لتطوير القائم من الصناعات، وانشاء صناعات جديدة تخدم الصناعات الاخرى للحد من التبعية للخارج
- الاتجاه نحو تصنيع المواد الاولية قبل تصديرها وتوفير البيئة المؤسسية والتشريعية والبنية التحتية المناسبة لتأمين اسواقها داخل السوق العربية وخارجها
- ضرورة تصنيع مواد وسيطة ونهائية ومنتجات صناعية مثل الادوية والالكترونيات وغيرها لاهميتها من عملية تطوير الانتاج الصناعي
- من المناسب اعادة النظر في هيكلية ومخرجات التعليم، وطرق تأهيل العاملين في الصناعة، وتشجيع الابتكار، والابداع، وتطوير وتدريب القوى البشرية، والعاملين في الصناعة خصوصا.
- ضرورة وضع برامج للمشروعات العربية المشتركة في الصناعة التحويلية تضمن لكل بلد عربي حدا ادنى من البناء الصناعي يكون اساسا لتوطينها في الاماكن التي تحقق اكبر قدر من الروابط الامامية والخلفية لرفع معدلات التنمية القطرية
- ما يمتلكه الوطن العربي من امكانات ضخمة من احتياطي النفط، والصناعات الاستخراجية والتحويلية، مقابل استهلاكه المحدود محليا يمكنه من ان يستفيد من هذه الميزة الاستثنائية، في الاستراتيجية الدولية وتحقيق تنمية مؤثرة في الاقتصاد العربي.

٣- القطاع الزراعي

- من القطاعات الاقتصادية المهمة لمعظم الدول العربية، لمساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وتنشيط الصناعات التحويلية من خلال تزويده بمدخلات الانتاج، وتوفير السلع التصديرية والنقد الاجنبي، وتحقيقه النمو الاقتصادي من خلال استيعابه ربع حجم القوى العاملة الاجمالية، ومصدر دخل لـ (٤٠%) من السكان وتلبية الحاجات الاستهلاكية الغذائية، وتحقيق وتنمية الأنشطة الانتاجية والخدمات المرتبطة بالقطاع، وتحقيق الامن الغذائي، وتنمية القطاعات الاخرى ان ما يتسم به القطاع الزراعي

- تراجع نسبة العاملين فيه من (٣١,٤%) عام ٢٠٠٥ الى (٢٨,٢%) عام ٢٠٠٦ و (٢٥,٤%) عام ٢٠٠٧ من العمالة الكلية، وبلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية (٣,٦٠٢) دولار عام ٢٠٠٨ وتتسم العمالة الزراعية بتدني مستوى الاجور، مقارنة بالنشاطات الاقتصادية الاخرى ، لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الحديثة الى زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي في الدول العربية، من اهمها ارتفاع اسعار السلع الغذائية في الاسواق العالمية، وارتفاع قيمة العجز الغذائي العربي،^(١٩) كما ان عمليا الاصلاح الزراعي، تعد احد المتغيرات الاساسية التي تلعب دورا مهما في زيادة الانتاج، وتعزيز التفاعل مع القطاعات الاخرى، الى جانب ذلك الاثر الايجابي للتعليم في المناطق الريفية، حيث سيساهم في زيادة الانتاجية ونمو القطاع الزراعي بشكل متزايد.^(٢٠)

٣-١ مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي: من الجدول رقم (٢) في الملحق يتضح لنا الاتي :

- تراجعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي الى ٥,٤% مقابل ٦,٢% و ٨,٣% و ٩,٥% للعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٠ و ١٩٩٥ وعلى التوالي ورغم هذا

التراجع فقد شهد ارتفاع في معدل النمو السنوي للقطاع ليصل الى (١٤,٢%) خلال عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ مقابل (١١,٢%) عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ وهذه الزيادة هي نتيجة ارتفاع قيمة الناتج الزراعي.

- ان تراجع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي هو لتحكم الظروف المناخية والبيئية ونوعية الموارد الزراعية باداء القطاع الزراعي في الدول العربية فقد تعرضت الدول العربية لقة الامطار والجفاف منذ عام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ مقارنة مع عام ١٩٩٥ اذ تراجعت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي في كل من السودان والعراق وسوريا وموريتانيا واليمن ومصر غير ان الظروف المناخية تحسنت عام ٢٠٠٨ في كل من السودان والجزائر وسورية والمغرب ومصر، فقد نما الناتج الزراعي بالاسعار الجارية عام ٢٠٠٨ مسجلا نسبة نمو قدرها ١٤,٢% مقارنة بمعدل نمو سنوي بلغت نسبته (٧,٩%) خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٨، الى جانب سياسة الاصلاح التي طبقتها هذه الدول، في مجال تحرير الاسعار، وازالة الرقابة، والتدخل الحكومي، مما شجع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار واقامة المشاريع الزراعية الحديثة. وعند مقارنة انتاجية العامل الزراعي العربي نلاحظ انها الاقل اذ تشكل ٦٠% من انتاجية العامل الزراعي في الدول المتقدمة. بلغت المساحة المزروعة عام ٢٠٠٧ في الدول العربية (٧٠,٨) مليون هكتار تمثلت (٣٦%) من مساحة الاراضي القابلة للزراعة و (٥%) من المساحة الكلية للدول العربية ٧١,٥ مليون هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة ويعود ذلك بسبب التقلبات المناخية وانحسار الموارد المائية اللازمة لاستغلال المزيد من الاراضي الزراعية^(٢١) بسبب التقلبات المناخية وانحسار الامطار وانتشار الجفاف وتدهور خصائص التربة .

- انخفضت مساحة الاراضي الزراعية المطرية بنسبة ٤,٤% خلال عام ٢٠٠٧ كما تراجعت مساحة الاراضي المروية بنسبة ٣% لنفس العام اما اراضي البور فقد بلغت حوالي (٤,٣٠%) من مساحة الاراضي الزراعية الموسمية لعام ٢٠٠٧ ويعود هذا الى عدم استغلال هذه الاراضي، لشحة المياه او تركها لاستعادة قدرتها على الانتاج.

- تراجعت نسبة السكان الزراعيين الى (٢٧,٨%) من اجمالي السكان في الوطن العربي مقابل (٤٣,٢%) عام ٢٠٠٥ من مجموع سكان الوطن العربي لعام ٢٠٠٤ ودوافع هذا التراجع ناجم عن انخفاض مستوى المعيشة في الريف، وعدم توفر فرص العمل، وتدني مستوى الاجور، وارتباط العمل بالنشاط الموسمي للانتاج، وعدم توفر الخدمات الاساسية في الريف مقارنة بالمدن ان قلة الخدمات الصحية الاساسية، تعد من المعوقات الرئيسية، التي تواجه تطوير وتنمية القطاع الزراعي، اضافة الى الضغوط الكبيرة التي تحدثها على مرافق الخدمات في المدن، وزيادة معدل البطالة

- تتفاوت حصة العامل الزراعي في الدول العربية بين [٦٠٧-٧٩] دولار في اليمن وجيبوتي واليمن وموريتانيا مقابل [٤٦,٠٤٢-٧,٤٤٠] دولار في الكويت وليبيا وقطر والسعودية ولبنان، ويعود هذا الارتفاع الى استخدام التقنيات الحديثة في الانتاج الزراعي اما اسباب الانخفاض في الدول العربية ذات الموارد الزراعية الجيدة، فيعود الى السياسات الاستثمارية القطاعية غير المتوازنة، وانتشار الزراعة المروية، وارتباطها بالظروف المناخية، وعدم كفاية الامطار، مع وجود عدد كبير من العمال الزراعيين، وضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي، وتأثير استخدام التقنيات الحديثة في الانتاج الزراعي^(٢٢).

٣-٢ العجز الغذائي العربي:

يرتبط ارتفاع وانخفاض الفجوة الغذائية بالانتاج الزراعي، الذي يغلب عليه عدم الاستقرار لارتباطه بالظروف المناخية، وكميات هطول الامطار، واسعار السلع الغذائية في الاسواق العالمية، وحجم الاستهلاك والطلب، وتمثل قيمة الفجوة الغذائية في مجموعة الحبوب (٥٥%) من اجمالي قيمة الفجوة الغذائية، والالبان ومنتجاتها احتلت المرتبة الثانية، وتمثل قيمتها (١٦,٦%) لقد ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية العربية، الى (٢٩,٩%) عام ٢٠٠٧ لتبلغ قيمتها (٢٣,٨) مليار دولار بزيادة قدرها (٢٩,٣%) عن عام ٢٠٠٦ وارتفع الطلب على السلع الزراعية بنسبة ٥,٥% عام ٢٠٠٧ في حين بلغ نمو الانتاج الزراعي (٢%) عام ٢٠٠٧ وهذا التفاوت بين الطلب على السلع الغذائية ونمو الانتاج الزراعي ادى الى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي منها من (٥٤,٩%) عام ٢٠٠٦ الى (٤٧,٨%) عام ٢٠٠٧ نظرا لانخفاض الانتاج منها بنسبة (١٤,٥%) ومن مجموعة الحبوب فقد انخفضت نسبة الاكتفاء من القمح (٥٧,٣) مقابل (٤٦,٨%) والشعير من (٣٩,٤%) الى (٢٩,٧%) لانخفاض انتاجه وزيادة الطلب عليه كعلف حيواني، جراء التوسع في مشاريع الثروة الحيوانية، وفي المقابل سجلت مجموعة البقوليات والزيوت زيادة في نسب الاكتفاء الذاتي بينما سجلت الفواكه، والبيض، والبطاطة، مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي، اما الاسماك والخضراوات، فقد استمرت في تحقيق اكتفاء ذاتي، وارتفاع قيمة الفائض لعام ٢٠٠٧ (٢٢)

ويعتبر الامن الغذائي العربي، من ابرز التحديات في الوطن العربي، فبالرغم من توفر الموارد الطبيعية والبشرية، فان الزراعة العربية، لم تحقق الزيادة المستهدفة في الانتاج، لمقابلة الطلب على الاغذية، واتسعت الفجوة الغذائية، وتزايدت اهمية الامن الغذائي بصورة كبيرة منذ ظهور الازمة الغذائية العالمية عام ٢٠٠٧، وبلغت ذروتها عام ٢٠٠٨ فقد ادت الازمة الى ارتفاع كبير في اسعار السلع الغذائية الرئيسية، وتعتبر تنمية جانب العرض للقطاع الزراعي احدى

المقومات الرئيسية للأمن الغذائي في الدول العربية، غير انها تواجه تحديات ابرزها المتعلق بالمساحة المزروعة، وشحة الموارد المائية، وتدني كفاءة الري، وقلة مساحة الاراضي المروية، ومشكلة التصحر، وتدهور التربة مما يعني ان الفجوة ستزداد اتساعا من حيث قيمتها او كميتها وعليه فان تطور الانتاج الزراعي، والاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية، تتطلب وضع خطة مشتركة، لاقامة المشروعات الزراعية المشتركة في مجال مستلزمات الانتاج الزراعي والتطوير التقني وتعزيز التكامل الزراعي العربي، بما ينسجم مع اقتصاد السوق وتحرير التجارة للاستفادة من المزايا والاستثناءات التي تتيحها الاتفاقيات الدولية.^(٢٣)

٣-٣ المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي^(٢٤)

- وقوع الدول العربية في المناطق الجافة وشبه الجافة، مما يعني انها تعاني من ضغوط شديدة على مواردها المائية، حيث يشكل الوطن العربي (١٠%) من مساحة العالم، واكثر من ٥% من مجموع السكان يحصل على (٠,٠٥%) من موارد العالم المائية المتجددة ومعدل نصيب الفرد من المياه المتجددة هي الاقل من المعدلات في العالم، فمحدودية الموارد المائية ستعيق تحقيق الامن الغذائي العربي، وتوسيع وتحسين الاراضي المروية وزيادة الانتاج الزراعي، فالمازق المائي الذي يواجه الوطن العربي تفرضه المحددات الجغرافية والجيولوجية التي تجعل اكثر من ٥٠% من الموارد المائية تنبع من دول غير عربية مما سيؤدي في المستقبل الى المزيد من النزاعات، حيث سعت تركيا الدولة المنبع لنهر دجلة والفرات واثيوبيا بالنسبة لنهر النيل اذ اقيمت العديد من السدود لحزن المياه فيها، والتحكم في تصريفها، للسيطرة على ما تدعى بانه من حصتها في المياه، معتمدة على ذرائع وحجج غير مقبولة في القانون الدولي الذي يضمن حقوق الدول المنشأنة ودول المنبع ودول المجرى ودول المصب^(٢٥)

٣-٤ المقترحات لتفعيل القطاع الزراعي:

- ان ندرة الموارد المائية في الدول العربية، من اهم العوامل التي تحد من التنمية الزراعية فالتحديات الاقتصادية والسياسية في مجال الامن المائي، تتفاقم ويخشى توسعها في ضوء التطورات والمتغيرات الدولية والاقليمية وهذا ما حصل لنهري دجلة والفرات فقد قلصت الحصة المائية للنهرين من قبل دول المصب (تركيا) خلال الاعوام الماضية [٢٠٠٨-٢٠٠٩] مما جعل صعوبة مواجهتها قريبا مما يقتضي تنسيق الجهود والسياسيات العربية الزراعية، واعادة النظر فيها، لتوفر الامن المائي للدول العربية لضمان الامن الغذائي، وتجاوز الفجوة الغذائية، التي تعتبر في مقدمة الاخطار التي تواجه الدول العربية في ظل زيادة الطلب على الاغذية الناجمة عن الزيادة في معدلات النمو السكاني وعجز الطاقات الانتاجية لغالبية الدول العربية .

- اهمية اتباع سياسة انمائية في الدول العربية، لزيادة الانتاج لتحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات الزراعية، لمواكبة الطلب على الغذاء من النمو السكاني ويعتمد هذا الى تحقيق الاعتماد على التقدم التقني، لتطوير الاساليب الزراعية المتبعة في انتاج المحاصيل الزراعية.

- ضرورة تطوير كفاءة استغلال الاراضي الزراعية المتوفرة، وتحسين استخدام التقنيات المتطورة والدورة الزراعية بشكل ملائم، وتبني اساليب الري الحديثة، وتطوير الاصول الوراثية باستخدام الهندسة الوراثية.

- الاستفادة من تجارب الدول التي بذلتها لتنمية وتطوير الانتاج الزراعي، في استخدام الاساليب العلمية المتطورة لتحويل الوطن العربي، من حالة الندرة والاستيراد الى حالة الوفرة والتصدير وتجاوز الفجوة الغذائية.

- من المناسب رفع كفاءة استخدام المياه في الزراعة باتخاذ خطوات على مختلف الاصعدة لتوفير ما يتطلب منها، لزيادة الانتاج الزراعي كما ونوعا في المدى الطويل.
- اهمية تطوير امكانيات البحث والتطوير في الزراعة لحل مشاكل الانتاج الزراعي
- رفع نوعية الحاصلات الزراعية الى مستويات مرتفعة، مع اهمية الترابط والتنسيق بين مراكز البحوث العربية وانشطتها، ومساهمة القطاع الخاص في هذه الابحاث لتوفير البيئة العلمية والمهنية والمحافظة على العلماء والباحثين^(٢٦)
- من المناسب الحد من الهجرة من الريف الى المدن لاهميتها للقطاعين الحضري والريفي بتنمية وتطوير الريف، وتوفير فرص العمل اللازمة، وتحسين البنى الاساسية والمرافق والخدمات، وشبكات الري، والصرف الصحي، وتوفير منشآت التخزين والتوزيع.
- ضرورة دعم الصناعات الريفية والحرف التقليدية والمحلية ووضع وتنفيذ برامج تاهيل المرأة الريفية لما تشكله من قوة العمل في الريف واشراك المجتمعات الريفية المحلية في كافة مراحل خطط وبرامج التنمية الريفية^(٢٧)
- ضرورة اعتماد وبرامج وانشاء صناديق اجتماعية لتوفير التمويل والدعم لصغار المزارعين، لتوفير فرص العمل المنتج لهذا القطاع لتجاوز الاثار السلبية، التي اعتمدتها الدول العربية [المغرب، تونس، مصر، الاردن وسورية والسودان والجزائر واليمن وموريتانيا] في اطار برامج الاصلاح الاقتصادي في مجال الاصلاح الهيكلي الزراعي، لتحرير اسعار السلع الزراعية، وتقليل دور الدولة في الانتاج والتسويق الزراعي: واعطاء الفرص للقطاع الخاص بتحويل المؤسسات الحكومية الزراعية الى القطاع الخاص، فقد استهدفت برامج الاصلاح ايضا ازالة الدعم الحكومي، الموجه للسلع الاستهلاكية وتحرير استيرادها على اساس تحقيق

جوانب ايجابية من برامج الاصلاح، غير ان ما نتج عنها هو المزيد من الاثار السلبية على القطاع الزراعي، مما يقتضي استمرار الدعم للقطاع الزراعي من قبل الدول العربية.^(٢٨)

٤ - النفط والغاز الطبيعي واهميتهما الاستراتيجية:

يعد النفط المصدر الرئيس للطاقة، والميزات المتوفرة في النفط العربي، لا تتوفر في أي مصدر من مصادر الطاقة الاخرى، للصعوبات التي تعانيها عمليات تطوير بدائل الطاقة، لتحل محل النفط، ويعكس الطلب العالمي على النفط العربي اهميته الاستراتيجية للعالم والدول الصناعية لارتباطه بتطورها الاقتصادي، فهو المصدر الاساسي لسد حاجتها، من خلال امكانياته واحتياطاته الضخمة التي تحتجزها الارض العربية من نسب عالية المؤكدة (٦٤,٥%) من احتياطي العالمي والتي تمثلها كل من [السعودية والعراق والامارات و الكويت] واحتمال تصاعد هذه النسبة لاكتشافات المتوقعة في الدول العربية عموما وبشكل خاص الدول الاربعة الرئيسية والمشار اليها اعلاه مقابل تراجع الاحتياطيات النفطية في العالم ما عدا استثناءات من دول الاوبك وبعض دول امريكا اللاتينية الاعضاء في الاوبك [فنزويلا]

٤-١ الاحتياطي النفطي: - ان ارتفاع الاسعار العالمية للنفط منذ عام ٢٠٠٣ مستوى قياسي قد زادت من كمية انتاجه وتصديره وبالتالي زيادة قيمة لعوائد النفطية للدول العربية المصدرة للنفط واستمرار جهود التنقيب والاستكشافات النفطية في الدول العربية وقد احتلت السعودية المرتبة الاولى يليه العراق ثم الكويت والامارات وليبيا وقد تفاوتت نسب الاحتياطي النفطي بين الدول العربية الاخرى وفي عام ٢٠٠٧ تحققت اكتشافات نفطية في مصر^(٢٩) وليبيا والجزائر (٥) اكتشافات لكل منها (٣) اكتشاف تونس و (١) اكتشاف في السعودية و(٢) اكتشاف في كل من الكويت وسورية^(٣٠)

الاحتياطي النفطي في الدول العربية بالنسبة لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٤

السنة	٢٠٠٤ ^(١)	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الاحتياطي النفطي مليار برميل	٦٦١,٢٠	٦٦٤,٤٩	٦٦٨,٤٣	٦٦٩,٧٠	٦٧٢,٠٨
النسبة %	٧٥,٧	٥٧,٦	٥٨,٧	٥٨	٥٧,٧

الجدول، اعداد الباحث

المصدر (١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول / ٢٠٠٨ للسنوات من ٢٠٠٤ -

٢٠٠٥، ص ٨٨. (٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول / ٢٠٠٩ للسنوات من

٢٠٠٦-٢٠٠٨ ص ٧٧-٧٨

٤-٢ احتياطي الغاز الطبيعي (مليار م^٣) المؤكد عربيا

اجمالي احتياطي الغاز الطبيعي بالنسبة لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٤

السنة	٢٠٠٤ ^(١)	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الاحتياطي المؤكد من الغاز مليار م ^٣	٥٣,٢٧٩	٥٣,٣٣٤	٥٣,٥٧٤	٥٣,٥٩٤	٥٣,٢٧٩
النسبة %	٢٩,٦	٢٩,٦	٢٩,٦	٣٠,٦	٣٠,٣

الجدول، اعداد الباحث

المصدر (١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول / ٢٠٠٧ للسنوات من ٢٠٠٤ -

٢٠٠٦

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول / ٢٠٠٩ للسنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ص ٨٣

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

اما عن نسبة الغاز العربي المسوق عالميا فقد بلغت نسبته (١١,٧%) و (١٢,٧%) و ١٣,١% و ١٣,٤% للاعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ وعلى التوالي^(٣١) مما يعكس لنا زيادة نسبة تصدير الغاز الى دول العالم ان النشاط المكثف الذي شهده قطاع الاستكشافات في الدول العربية بالنسبة للنفط والغاز الطبيعي خلال عام ٢٠٠٨ ادى الى تحقيق (٦٤) اكتشافا نفطيا و ٣٧ اكتشافا غازيا مما يعني ان الدول العربية تستحوذ على (٥٧,٧%) من تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط ، و (٣٠,٣%) من احتياطات الغاز الطبيعي، وظل انتاج الدول العربية من النفط الخام هو (٢٧,٥%) أي أكثر من ربع الانتاج العالمي وبالمقابل ارتفعت حصة الدول العربية من كمية الغاز المسوق (١٣,٤%) من الاجمالي العالمي^(٣٢)

٤-٣ انتاج النفط والغاز الطبيعي :

ارتفعت حصة الدول العربية من النفط من (٢٦%) عام ٢٠٠٧ الى (٢٧,٥%) عام ٢٠٠٨ من اجمالي انتاج النفط العالمي اما عن انتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي المسوق فقد ارتفع من (٣٨٦,٩) مليار م^٣ بنسبة (١,٥%) وبلغت حصة الدول العربية (١٣,٤%) من الاجمالي العالمي للغاز الطبيعي المسوق عام ٢٠٠٧ مقابل (١٣,١%) عام ٢٠٠٦ .

لقد حافظ النفط والغاز الطبيعي على حصتهما، بالرغم من انعكاس الازمة المالية العالمية الواضحة على السوق النفطية، حيث ارتفع سعر النفط والطلب عليه في النصف الاول من عام ٢٠٠٨ وقد ادى هذا الى زيادة معدل الانتاج عالميا ومع تفاقم الازمة المالية خلال الربع الثاني والثالث من عام ٢٠٠٨ ، فقد شهد الربع الاخير من نفس العام ، قيام منظمة الاوبك ببحث ومتابعة تطورات الازمة، وانعكاسها على الاقتصاد العالمي والسوق النفطية، مما دفعها الى اتخاذ قرار بخفض الحصص الانتاجية وبشكل متتالي حتى وصل اجمالي الخفض

عام ٢٠٠٨ الى (٤,٢) مليون ب/ي للدول الاعضاء في منظمة الاوبك ويعد هذا اكبر خفض في الحصص الانتاجية منذ تاريخ العمل به في علم ١٩٨٢^(٣٣) ومن الجدير ذكره ان منظمة الاوبك كانت المعنية بتحديد السعر وكمية الانتاج للدول الاعضاء في المنظمة، غير ان ما تعرضت له المنظمة من تحجيم قدرتها على تحديد اسعار النفط في السوق العالمية وقد كان من اثار الضغط على الاوبك، خروجها عن الالتزام بسعر معين، كما كان الحال قبل انهيار الاسعار عام ١٩٨٦ وقد صار السعر يتحدد بقوى السوق، والمنافسة منذ ذلك العام^(٣٤) واماكينة تطوير قطاعاتها الاقتصادية من خلال انتقال جزء من الاموال النفطية اليها على شكل قروض ومنح، ثنائية ومتعددة الاطراف اضافة الى الاستثمارات المباشرة، والمساهمة في تحويلات العاملين من الدول النفطية، الى الدول العربية المرسلة للعمالة، في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ادت العائدات النفطية وتوفر النفط والغاز الى تعزيز العمل العربي المشترك عن طريق التعاون العربي في شبكات النفط والغاز الطبيعي القائمة والمقترح انشائها بين الدول العربية اضافة الى مشاريع الربط الكهربائي.^(٣٥)

٤-٥ دوافع الاعتماد على النفط وزيادة البحث عنه والغاز الطبيعي:

- ان اعتماد الدول العربية على النفط كمورد اساسي للدخل، حدد هيكل وبنية اقتصاداتها، اقتصاد احادي السلعة، بالرغم من ان عوائد النفط تعد من اهم مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المصدرة للنفط ، كما تركز الدول العربية المصدرة للنفط على تعظيم ايراداتها التي تحصل عليها من النفط حتى مع عدم استقرار سعره،، ولكن لا يعني هذا استنزاف حقولها النفطية غير أخذة بنظر الاعتبار اهمية الحفاظ على هذه الثروة وحق الاجيال القادمة منها

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

- اصرار الدول الصناعية المتقدمة ان تتضمن اتفاقيات "الكات" نصوصا تتيح لشركاتها، ان تعامل معاملة الشركات الوطنية والتمتع بالمزايا التي كانت الدول المصدرة للنفط ، توفرها لشركاتها الوطنية لمساندتها في الصمود، امام شركات النفط العالمية.^(٣٦)

- مساندة الدول العربية المصدرة للنفط الدعوة التي تتبناها الدوائر النفطية الغربية والرامية الى ان الظروف اصبحت تدعو لعودة شركات النفط العالمية للمشاركة في البحث عن النفط وانتاجه، والدعوة تستند الى ما تعانيه الدول المصدرة للنفط من عجز في مواردها المالية لتمويل التقنية المتطورة والتي تمتلكها تلك الشركات وقد تبنت الدول العربية النفطية تلك الدعوة وفتحت حقولها النفطية للاستثمار العالمي من قبل شركات النفط العالمية^(٣٦)

٤-٦ صادرات النفط والغاز الطبيعي من الدول العربية(٣٧) :

بلغت صادرات النفط من الدول العربية (٣٤,٠٠٠%) من اجمالي الصادرات العالمية عام ٢٠٠٨ مقابل (٣٢,٥%) عام ٢٠٠٧ و (٣٥,٦٥) عام ٢٠٠٦ ، ان ارتفاع صادرات النفط عام ٢٠٠٨ يعود الى ارتفاع انتاج النفط في الدول العربية عام ٢٠٠٨ بمقدار ١,٤ مليون ب/ي، وقد بلغت صادرات ٦ دول عربية وهي السعودية والامارات والكويت والعراق وليبيا والجزائر (٨٧%) من اجمالي الصادرات العربية من النفط، وفي عام ٢٠٠٧ فقد انخفضت الصادرات النفطية العربية بنسبة (٥%) مقارنة بعام ٢٠٠٦ ويعود هذا الى انخفاض انتاج النفط في الدول العربية بنسبة (٤,٧%) من جهة وارتفاع استهلاكها من النفط بنسبة (٣,٨%) خلال عام ٢٠٠٧ من جهة ثانية واستحوذت الدول العربية ، السعودية والامارات والكويت وليبيا والجزائر على ٨٧% من اجمالي الصادرات عام ٢٠٠٧

اما الغاز الطبيعي المصدر من الدول العربية الى الاسواق العالمية سواء على شكل غاز طبيعي مسيل او بواسطة خطوط الانابيب ارتفاعا في مستوياته من ١٣٨ مليار م^٣ هام ٢٠٠٦ الى

(١٤٤,٨) مليار/م^٣ عام ٢٠٠٧ بنسبة (١٨,٦%) من الاجمالي العالمي ليصل الى (١٧,١) مليار/م^٣ عام ٢٠٠٨ بنسبة (٢٠,٩%) من الاجمالي العالمي المصدر من الغاز الطبيعي وقد احتلت الجزائر المرتبة الاولى في تصدير الغاز الطبيعي تلتها قطر ومصر والامارات، واخيرا ليبيا خلال عام ٢٠٠٨ وفي عام ٢٠٠٧ فقد احتلت الجزائر المرتبة الاولى ثم قطر ومصر وعمان وليبيا واخيرا الامارات .

ان زيادة معدل نمو صادرات الدول العربية النفطية بشكل كبير نتيجة لارتفاع اسعار النفط، ادت الى ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، وزيادة الايرادات الحكومية التي قامت بدورها باستعمال تلك الايرادات، للتاثير على النشاطات الاقتصادية المختلفة،

كما منحت الايرادات النفطية الدول العربية غير النفطية فرصا اصبحت فيه الظاهرة البترولية سببا في تعميق التفاوت الاقتصادي بين الدول العربية النفطية وغير النفطية ودافعا نحو تكريس النزعة القطرية وتغيير موازين القوى في الاقتصاد العربي^(٣٨) يترتب عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة وتفشي الامية وتردي مستويات التعليم في مختلف مراحله وانتشار الفقر في الدول العربية غير النفطية^(٣٩)

٤-٧ المقترحات لكيفية تفعيل استثمار النفط والغاز الطبيعي

- ضرورة قيام المجموعة العربية المصدرة للنفط، التنسيق بين منظمة اوبك ودول الجنوب المنتجة للنفط غير الاعضاء في اوبك، الى اعتماد سياسة نفطية موحدة للانتاج، بما يتلائم وحاجة السوق العالمية، لضمان سعر مجزي يتناسب مع استيراداتها من السلع الغريبة، وعدم هدر هذه المادة بلا مبرر وتشكيل جبهة ضغط في السياسة النفطية.

- ان تسعى المجموعة العربية تعزيز العلاقة مع الدول الصناعية المتقدمة مثل النرويج التي تعاونت مع الاوبك في اكثر من مناسبة وكندا التي اشارت ان سياسة تسعير الموارد الطبيعية هي من صميم السيادة الوطنية ومن حق الدول النفطية الاستفادة من المزايا النسبية التي وفرتها الطبيعة.

- التعامل بكفاءة مع شركات النفط العالمية في التأثير على السياسة الاناجية للنفط، والتحكم بمسارات النفط، مما يقتضي وجود استراتيجية عربية موحدة، لمواجهة المتغيرات والتحديات الخارجية.

- وضع برامج لاستخدام الطاقة بشكل سليم واستثمار عوائد النفط لتنمية وتطوير اقتصادات الدول العربية، لتمكينها من تنفيذ خططها^(٤٠)

- تطوير القدرات العربية في التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي والبحث عن مصادر بدائل الطاقة خاصة الطاقة الشمسية.

- ضرورة التنسيق بين منظمة الاوبك ودول الجنوب المنتجة للنفط الى اعتماد سياسة نفطية موحدة لانتاج النفط بما يتلائم وحاجة السوق لضمان سعر مجزي يتناسب مع استيراداتها من السلع الغريبة وعدم هدر هذه المادة بلا برر، وتشكيل جبهة ضغط في السياسة النفطية الدولية^(٤١).

ان ما تحضى به المنطقة العربية من انتاج النفط بنحو ثلث اجمالي الانتاج العالمي وما يملكه من احتياطي العالم بنسبة (٦٤,٥%) من قبل اربع دول نفطية [السعودية، العراق، الامارات، الكويت] تمكنها من فرض سيادتها على العالم ما لم تاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الدولية والتطورات التكنولوجية لعمليات البحث والاستخراج والتي يمكن ان تحدث تغيرات هامة لما يحتمل ان يحل بخريطة الوطن العربي من اثار سلبية تحول دون تخصيص عوائد النفط لبرامج

تنمية قطاعاتها الاقتصادية وتكوين بيئة الاستثمار والتطوير الاقتصادي الذي يؤدي الى قيام اقتصاد عربي نام يحقق للوطن العربي استقلاله الاقتصادي سيادته السياسية.

٥- متوسط نصيب الفرد من الناتج:- الجدول رقم (٣) في ١ لملحق يبين لنا التالي:-

- ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في غالبية الدول العربية، حيث بلغ من (٢٦١٥) دولار عام ٢٠٠٣ الى (٥٨٥٨) دولار عام ٢٠٠٨ الزيادة (٥٥,٣%) فأعلى معدل ضمن المجموعة الاولى حققتها قطر اذ بلغ معدل نصيب الفرد (٣٢٧٧٧) دولار عام ٢٠٠٣ مقابل (٧٠٦٥١) دولار عام ٢٠٠٨ واقل نسبة ضمن المجموعة حققتها لضماني اذ بلغ نصيب الفرد (٥٢٧٥) دولار عام ٢٠٠٣ ليصل الى (٧٤٦٦) دولار عام ٢٠٠٨ ان ٨١% من مجموع سكان الوطن العربي يقل معدل نصيبهم من الناتج المحلي الاجمالي عن المعدل العربي العام وضمن هذا الاطار تقع كل من [الجزائر، تونس، الاردن، العراق، سورية، المغرب، مصر، السودان، اليمن، جيبوتي وموريتانيا] وقد تفاوت نصيب الفرد من الناتج المحلي في دول المجموعة عام ٢٠٠٨ [اذ حافظت السودان واليمن وجيبوتي وموريتانيا] على موقعها في اخر الترتيب بين الدول العربية، وقد حققت موريتانيا نمو قياسيا في متوسط دخل الفرد اذ بلغ (١١٢٨) دولار عام ٢٠٠٨ مقابل (٨٨٢) دولار عام ٢٠٠٦ بفضل اكتشاف النفط والبدء بتصديره.

- لم يحصل تغير كبير على ترتيب الدول العربية، خاصة الدول المتقدمة في الترتيب اذ حافظت قطر والامارات والكويت على المراتب الثلاث الاولى من حيث متوسط دخل الفرد عام ٢٠٠٨.

- حققت عشر دول عربية زيادة في متوسط دخل الفرد لديها يفوق ٢٠% في عام ٢٠٠٨ كما حققت بقية الدول العربية زيادات تجاوزت ١٠% ما عدا السودان حيث سجلت زيادة في متوسط دخل الفرد نسبتها (٥,٣%) وحققت الدول المصدرة للنفط زيادات في

دخل الفرد اعلى من بقية الدول، بفضل عوائد الصادرات النفطية وبلغت اعلى نسبة الى ادنى دخل حوالي ٦٣ ضعفا في عام ٢٠٠٨

- عند مقارنة دخل الفرد من الناتج المحلي عام ٢٠٠٢ مع دول العالم نجد ان معدل نصيب الفرد في الولايات المتحدة الامريكية يعادل ١٥ مرة من الناتج المحلي للدول العربية وفي اليابان يعادل ١٣ مرة^(٤٢).

مما تقدم يتضح لنا مدى تردي الوضع الاقتصادي للفرد في الدول العربية رغم ارتفاع اسعار النفط التي ادت الى زيادة العوائد النفطية للدول المصدرة، كما ان التفاوت في معدل نصيب الفرد في الدول العربية، يعد من اقوى العقبات في مستوى المعيشة بين مختلف الدول العربية وتوسيع الفجوة بينهم.

٦- التضخم في الدول العربية:- من الجدول رقم (٤) في الملحق يتضح الاتي :

- اتجهت معدلات التضخم في الدول العربية للفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٨ الى الارتفاع وفي عام ٢٠٠٨ وصل في كل من اليمن ومصر والسودان وسورية وقطر والاردن وعمان والامارات المعدلات (١٩,٠%) و (١٨,٣%) و (١٦,١%) و (١٥,١%) و (١٥,٠%) و (١٣,٩%) و (١٢,٤%) و (١١,٥%) على التوالي مقابل اقل نسبة في كل من العراق والبحرين والمغرب والجزائر وتونس وجيبوتي بمعدل (٢,٧%) و (٣,٥%) و (٣,٩%) و (٥,٠%) وعلى التوالي.

- احتلت المغرب النسبة الاقل في معدل التضخم للفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٨ ثم البحرين والسعودية والجزائر وتونس.

- عند مقارنة التضخم في الدول العربية مع الدول المتقدمة في الجدول رقم (٥) في الملحق نجد انه الاعلى اذ بلغت النسبة في الولايات المتحدة الامريكية ٣,٨% عام ٢٠٠٨ مقابل ٢,١ عام ٢٠٠١ واقل نسبة في اليابان ١,٤% عام ٢٠٠٨ مقابل (٠,٨%) عام ٢٠٠١.

٦-١- دوافع ارتفاع التضخم في الدول العربية^(٤٣) ان دوافع التضخم ناجم عن:-

- زيادة اسعار السلع الغذائية، واسعار الوقود، وزيادة حجم النشاط الاقتصادي، والطلب المحلي، ففي الدول المصدرة للنفط فالسبب في ارتفاع الطلب المحلي الى زيادة الانفاق الحكومي والخاص، نتيجة ارتفاع عوائد صادرات النفط خلال السنوات الماضية، وبالمقابل ادى ارتفاع تكلفة استيراد النفط والسلع الغذائية في الدول المستوردة لهذه السلعة الى زيادة التضخم خاصة في [الاردن وتونس والسودان ولبنان ومصر واليمن] كما ساهم تواصل ضعف سعر صرف الدولار امام العملات الاخرى الى ارتفاع تكلفة الاستيراد خاصة في الدول التي يلعب لها الدولار دورا هاما في تحديد اسعار عملاتها.

٦-٢- المقترحات للحد من ارتفاع التضخم

- خفض الانفاق الحكومي وجعله متوازنا بما يتوافق والنشاط الاقتصادي لزيادة الانتاج المحلي، وتنويع القاعدة الانتاجية لتقليص الاستيراد من الخارج

- اهمية تبني البنوك المركزية سياسة نقدية لكبح التضخم ولما يتناسب والظروف الاقتصادية لكل دولة وان يتم تعديلها حسب المتغيرات الاقتصادية التي تواجه الاقتصادات العربية.

٧- المديونية الخارجية:- الجدول رقم (٦) في الملحق يشير الى:-

ارتفاع اجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة الى (١٥٦) مليار دولار في عام ٢٠٠٨ مقابل (١٥٣) مليار دولار عام ٢٠٠٧ بزيادة (٢,١%)^(٤٤) بالمقابل فقد كان اجمالي الدين العام على الدول العربية المقترضة عام ٢٠٠٣ (٦٦) مليار دولار

بنسبة (٤,٧%) ليصل نهاية العام الى (١٤٧) مليار دولار في حين كانت نسبته (٧,٧%) عام ٢٠٠٢ وهذه الزيادة هي استمرار للزيادة التي بدأت عام ٢٠٠١.

- اما الدين العام الخارجي للدول العربية، فرادى نجد كل من تونس وموريتانيا والسودان وجيبوتي ولبنان واليمن والاردن، فقد سجلت معدلات مرتفعة زادت عن (٥%) في كل منها اما بقية الدول العربية المقترضة، فقد سجلت ارتفاعا لم يتجاوز عن (٣%) في كل منها^(٤٥). وتعد مشكلة المديونية في الدول العربية من المشكلات التي تعاني منها وما يرافقها من اعباء خدمة الدين العام في ذمتها.

خلاصة ما تقدم فان الدول الرأسمالية تستخدم المديونية، وما يتراكم عنها من خدمة الدين العام بالضغط على الدول العربية، ليحل تدفق راس المال الاجنبي الخاص، بدلا من الاعتماد على القروض قصيرة وطويلة الأجل، لإتاحة الفرصة امام راس المال النقدي الاجنبي وعبر الشركات لممارسة نشاطها الاقتصادي في الوطن العربي،

٧-١- المقترحات لكيفية تجاوز أزمة المديونية

بناء قاعدة اقتصادية تؤدي الى زيادة التصدير وخفض الواردات واتباع سياسية متوازنة لمواجهة أزمة المديونية.

٨- نصيب الدول العربية من الاستثمارات العربية والاجنبية المباشرة

تعود البداية الاولى لتشجيع الاستثمارات العربية في الدول العربية لعام ١٩٧٤ في مصر ثم المغرب وتونس في منتصف الثمانينات فما استثمر في المنطقة العربية لم يتجاوز ٢% من رؤوس الاموال العربية وقد سعت الدول العربية على تأسيس انظمة لجذب الاستثمارات الاجنبية مما دفع براس المال العربي الاتجاه نحو الاسواق الاجنبية.

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

وعندما تحسن الوضع قامت دولاً عربية بتطوير أنظمة الاستثمار فيها، واعطاء المزيد من الضمانات والمزايا لرؤوس الأموال الأجنبية ايا كان مصدرها، واخذت مؤشرات تدفقات الاستثمارات العربية بالتحسن في كل من مصر والأردن وتونس ، وهكذا وجد العالم العربي مضطراً الى العودة لدعم قدراته الذاتية.

ومن المناسب الاشارة الى اجبار الدول العربية ذات الفوائض النفطية في رؤوس الأموال الى الاستثمار في اسواق المال الغربية الأكثر ربحاً وضماناً، فلم تكن في الانظمة العربية قبل عام ١٩٧٤ ما يمنح هذه الأموال حوافز توازي ما تمنحه اسواق المال الأخرى^(٤٦).

خلال السنوات ١٩٩٠-١٩٩٤ تدهورت الاستثمارات المباشرة في كل من مصر والسعودية، مقابل تحسنها في تونس والمغرب رغم ضآلة حجم الاستثمارات الموجهة اليها، حيث بلغ مجموع هذه التدفقات في كل من السعودية ومصر والمغرب وعمان والأردن بنسبة (٢,٣) و (٧,١) و (١,١) و (٠,٠١) و (٠,٠٣) مليار دولار وعلى التوالي في حين ان ما حصلت عليه البرتغال هو (٩,٧) مليار دولار^(٤٧)، واليونان (٥,٣) مليار دولار فمجموع ما حصلت عليه اليونان كأحدث دولة منظمة الى التجمع الاوربي يعادل ما حصلت عليه مصر والسعودية وتونس تقريبا، وعلى الرغم من منح العديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول العربية لجذب الاستثمارات العالمية غير ان نصيبها مازال ضئيلاً اذ انخفض نصيبها الى (٢,٠٠٠) عام ٢٠٠٠ مقابل (٣,٠٠٠) عام ١٩٩٩ غير انها اخذت بالتزايد اعتباراً من عام ٢٠٠٢ اذ بلغت (٧,٠٠٠) مقابل تراجعها الى (٥,٠٠٠) عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ مقارنة بالتكتلات الإقليمية، وهذه الزيادة تعكس ثقة المستثمرين الاجانب بالانتعاش الاقتصادي في الدول العربية. هذا ما يوضحه الدول رقم ٧ في الملحق .

٨-١- أسباب ضعف نصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني في الدول العربية، مما يعني غياب المناخ الاستثماري، رغم ضعف نصيبها من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، كما تعاني من ضعف الاستثمارات العربية، والتي بلغت قيمتها الكلية ١٥ مليار دولار للفترة من ١٩٨٥-٢٠٠٠ وبالمقابل تقدر قيمة الاستثمارات العربية في الخارج نحو (٨٠٠) مليار دولار^(٤٨).

خلاصة ما تقدم - فان المنطقة العربية مازالت طاردة لاستثمارات مواطنيها، فلو تمكنت الدول العربية من اعادة (١٠%) من الاستثمارات العربية من الخارج، لكان لها الاثر الايجابي في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية مثل الفقر والبطالة.

٨-٢- المقترحات لتشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية في الدول العربية

- اهمية توفير المناخ الملائم وتأمين الحوافز والمزايا الضريبية والكمركية التي تقدمها الدول العربية للمستثمر العربي بما يتناسب مع ما توفره للمستثمر الاجنبي والفرصة متاحة الان لزيادة حجم الاستثمارات العربية واعادة توطين الارصدة العربية الموجودة في الخارج حفاظا عليها من مخاطر المصادرة والتجميد التي باتت تشهدها في ظل الازعاج الدولي الراهنة والهجمة الشرسة على الدول العربية فما موجود من الارصدة العربية في الخارج كافية لتنمية الوطن العربية^(٤٩).

- اقامة شبكة للمعلومات المالية والاستثمارية العربية لتوفير المعلومات للمستثمرين ورجال الاعمال من العرب والاجانب، عن فرض قوانين الاستثمار والقدرات الاستيعابية للصناعات والبضائع المتوفرة في الاسواق المعدة للتصدير.

- ضرورة الترويج لمشروعات الاستثمار لجذب الاستثمارات العربية والاجنبية للتوظيف في الاستثمارات الانتاجية [السلعية والخدمية] الموجهة للتصدير، ومشاريع البنى الارتكازية وسيسهم هذا في تعزيز التنمية الاقتصادية قطريا وقوميا^(٥٠).

المبحث الثاني

التجارة الخارجية العربية والتطورات المتعلقة بالسكان

يتناول المبحث التجارة الخارجية العربية واتجاهاتها واداء التجارة البنية العربية ونسبها في التجارة العربية الاجمالية، والمشاكل التي تواجه التجارة العربية والمقترحات لتفعيلها وحجم السكان ونموه ومعدل الامية في الدول العربية ودوافعها والمقترحات لتجاوزها ومعدل البطالة ودوافعها والمقترحات لتجاوزها

١- التجارة الخارجية العربية والتجارة البينية العربية

١-١ - التجارة الخارجية العربية:- الجدول رقم (٨) في الملحق يبين الاتي:

- زادت نسبة التجارة العربية في التجارة العالمية من (٢,٧%) الى (٣,١%) و (٤,١%) وصولا الى (٤,٢%) تراجعت الى (٣,٢%) للاعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي.

- تحسنت الصادرات العربية في الصادرات العالمية من (٣%) الى (٤%) والى (٤,١%) والى (٥,٤%) والى (٥,٥%) والى (٥,٧%) لتصل الى (٦,٧%) للاعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وعلى التوالي

- دوافع هذه الزيادة هو لارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية وزيادة اسعار بعض السلع والمواد الاولية وقد ادى هذا الى ارتفاع صادرات الدول العربية بدرجات متفاوتة وقد حققت الدول المصدرة للنفط نسب نمو مرتفعة.

- حققت الواردات العربية في الواردات العالمية زيادة واضحة من (٢,٥ %) و (٢,٤ %) و (٣ %) و (٣,٨ %) وصولا الى (٤,٣ %) للاعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وعلى التوالي وارتفاع قيمة الواردات العربية عام ٢٠٠٨ يعود الى زيادة النشاط الاقتصادي وتراجع سعر صرف الدولار الامريكي مقابل معظم العملات الاخرى الرئيسية مما ادى الى ارتفاع اسعار تكاليف الاستيراد كما حقق ارتفاع اسعار النفط الى زيادة قيمة واردات الدول العربية

- ان الاداء الجيد للتجارة الخارجية العربية رغم تعرض التجارة العالمية للامنة المالية العالمية والتي تزايدت في الربع الاخير من عام ٢٠٠٨ حيث واجهت المصارف قلة في السيولة نجم عنه قلة في الموارد المالية لتمويل التجارة العالمية وقد تأثر تمويل التجارة العربية في ضوء عزوف المصارف العالمية العاملة في الدول العربية عن المخاطرة والتفريط بالموارد المالية المتاحة لديها، وقد قامت عدد من الدول العربية بضخ السيولة في جهاز المصرفي لتعزيز قدرته على الاقراض وتمويل التجارة الخارجية، اضافة الى مساهمة مؤسسات للتمويل العربية والاقليمية المتخصصة من توفير التسهيلات لتمويل التجارة وتذليل الصعوبات الناجمة عن الازمة^(٥١).

١-٢- اتجاهات التجارة الخارجية العربية:- الجدول رقم (٩) يوضح الاتي

- زادت قيمة الصادرات العربية الى الشركاء التجاريين الرئيسيين بدرجات متفاوتة، حيث ارتفعت حصة اسيا واليابان والصين، مقابل تراجع حصة الاتحاد الاوربي من (٢٥,٨) مليون

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

دولار عام ٢٠٠٢ الى (٢٣,٧) مليون دولار عام ٢٠٠٥ والى (١٠,٧) مليون دولار عام ٢٠٠٨.

- اما مصادر الواردات العربية فيشير نفس الجدول الى ارتفاع قيمتها من جميع المصادر الرئيسية وبنسب متفاوتة غير ان مساهمة الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة واليابان قد تراجعت في حين ارتفعت حصة الواردات العربية من باقي دول العالم من (١٢,٩) مليون دولار عام ٢٠٠٢ الى (١٥,٧) مليون دولار عام ٢٠٠٥ و (٢٠,٨) مليون دولار عام ٢٠٠٨.

- عدم استقرار الواردات العربية من الولايات المتحدة الامريكية من (٩,٥) مليون دولار عام ٢٠٠٢ الى (٧,٣) مليون دولار عام ٢٠٠٤ وارتفاعها الى (٩,٤) مليون دولار عام ٢٠٠٧ وانخفضت الى (٨,٥) مليون دولار عام ٢٠٠٨.

١-٣- اداء التجارة البينية الجدول رقم (١٠) يشير الى

- سجل متوسط قيمة التجارة البينية عام ٢٠٠٨ زيادة بنسبة (٢٢,٥%) ووصل حوالي (٨٢%) مليار دولار وهذه النسبة لعام ٢٠٠٨ هي اقل من متوسط الزيادة السنوية التي تحققت خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وتقدر بـ (٢٥,٨%) وارتفعت قيمة الصادرات البينية العربية الى (٢٢,٩%) لتبلغ (٨٦,٨) مليار دولار نهاية عام ٢٠٠٨ اما الواردات فقد ارتفعت بنسبة (٢٢,٢%) لتصل الى (٧٨,٢) مليار دولار.

ما تقدم يتضح لنا انخفاض حجم التجارة العربية البينية مقارنة بحجم التجارة الخارجية العربية وهذا يعكس واقع الاقتصاد العربي بقطاعه التجاري الراهن في مجال العلاقات الاقتصادية العربية مما يقتضي الحاجة لتوفر الرغبة والارادة السياسية لزيادة التعاون فيما بين الدول العربية في الوقت الذي يتعاضد فيه دور التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية والسياسية عالميا.

١-٤ - مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الاجمالية الجدول (١١) يعكس لنا الاتي:-

- اتسمت الصادرات العربية البينية الى مجمل الصادرات العربية بعدم الاستقرار فارتفعت من (٨,٥%) الى (٩%) ثم انخفضت الى (٧,٩%) لتزداد الى (٨,٤%) للاعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وعلى التوالي ثم الى (٨%) عام ٢٠٠٧ لترتفع الى (٨,٣%) عام ٢٠٠٨.

- ارتفعت الواردات العربية البينية في الواردات الاجمالية (١٢%) عام ٢٠٠٨ مقابل (١١,١%) عام ٢٠٠٧ في حين كانت نسبتها (١٤,١%) عام ٢٠٠٦ مما يعني ان الواردات البينية قد حافظت على نسبة مساهمتها في التجارة الخارجية العربية^(٥٢).

١-٥ - المشاكل التي تواجه التجارة العربية،

هناك العديد من المشكلات التي تقف عائقا دون زيادة مستويات التجارة العربية بين الدول العربية منها ما هو ناجم عن الاحتلالات في مستويات التنمية الاقتصادية ومنها ما هو متعلق بالاصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها بعض الدول العربية اضافة الى الخلافات السياسية بين الحكومات العربية واثارها السلبية على الجوانب الاقتصادية للاقتصاد العربي بشكل عام.

- مشكلات متعلقة بالجانب الفني - القيود غير الكمركية التي تشمل القيود الادارية والنقدية والمالية والكمية التي تفرض على السلع العربية

- مشكلات في الجانب الاقتصادي اذ تتشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية والمتمثلة في الصناعات التصديرية والتخوف من فتح الاسواق العربية على بعضها في الوقت الذي تركز فيه الدول العربية على زيادة صادراتها اضافة الى ارتفاع اسعارها التصديرية

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

مقارنة مع ما يستورد من دول العالم مما جعل العلاقة بين الدول العربية تنافسية وغير تكاملية^(٥٣).

- ضعف الخدمات المساندة للتجارة [النقل البري والبحري] وارتفاع تكاليفها لعدم توفر وسائل نقل منتظمة بين الدول العربية اضافة الى تعقيدات الحدود وطول المدة الزمنية لمرور السلع مما جعل التجارة متدنية.

- تباين النظم الاقتصادية والمالية على المستوى التشريعي والتنظيمي والاداري والمؤسسي،
- لجوء الدول العربية الى تخطيط عمليات الاستيراد من الخارج حسب موازنتها النقدية وكمية المتاح لها من النقد الاجنبي مما يؤدي هذا الى تقييد استيراد بعض المواد والحد من عمليات التبادل التجاري بين البلد المستورد والدول العربية.

- ضعف المناخ الاستثماري لصعوبة تنقل الافراد ورؤوس الاموال وصعوبة منح تأشيرة الدخول
- عدم الاهتمام باقامة المشروعات العربية المشتركة.

- ضعف القدرة التنافسية للسلع العربية مع الواردات المماثلة من الدول الاخرى من ناحية السعر والجودة فالعديد من الدول العربية مرتبط باتفاقيات تجارية دولية، خاصة منظمة التجارة العالمية فتدفق السلع الاجنبية الى الاسواق العربية يحد من التجارة العربية^(٥٤) ويشكل عائقا أمامها.

- تعاني مؤسسات القطاع العام من نقص المعلومات الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بالاسواق العربية، كما يعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية الخاصة بالتسهيلات التجارية، منها الخدمات الكمركية والمصرفية والتخزين والنقل والتراخيص والتأمين والاستشارات والمعلومات المتعلقة بالمواسفات

والمقاييس النوعية والجودة، وغالبا ما يتم اللجوء الى النشرات الصادرة من مصادر خارجية عن الاسواق العربية.

- عدم الاهتمام بقطاع الخدمات رغم اهميته في النشاط الاقتصادي والاستثماري وتحريك تجارة الخدمات سيؤدي الى زيادة التجارة والخدمات وزيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي^(٥٥).

١-٦ - المقترحات لتفعيل التجارة الخارجية العربية: لتجاوز النسبة الضئيلة للتجارة العربية في التجارة العالمية، وتفعيل تنمية التجارة العربية فالضرورة تقتضي:-

- توحيد النظم الاقتصادية والمالية والتشريعية لتوفير كافة الشروط للسماح للمنتجين بالعمل والمنافسة وفق مبادئ موحدة بهدف خلق سوق عربية تقوم على قواعد موحدة للتكلفة الانتاجية والتنسيق بشؤون التعريفية الكمركية الموحدة، وشؤون النقد وسياسات الاستثمار، والعناصر الضريبية، والسياسة التجارية، للدول العربية تجاه الدول الاخرى^(٥٦)،

- الاهتمام بوسائل الترويج لتنشيط عرض السلع والطلب عليها بين الدول العربية بخفض تكاليف السلع وتشجيع الصادرات العربية مثل صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والمنتجات الزراعية والصناعات الغذائية بتقديم الدعم لها من خلال اسعار الطاقة والفوائد المصرفية وتنسيق السياسات الانتاجية وفقا لاحتياجات ومواصفات ومقاييس الاسواق الخارجية والدخول في المنافسة مع التكتلات الاقتصادية العالمية ومسايرة شروط منظمة التجارة العالمية،

- تشكيل لجنة عربية للتصدير لبحث سبل زيادة الصادرات والسلع والصعوبات التي تواجه التصدير

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

- اشراك القطاع الخاص في اتخاذ القرارات وتكثيف مشاركته الفاعلة في المشاريع الانتاجية والخدمية والغاء التمييز بينه وبين القطاع العام
- اهمية الاسراع بانشاء شركات خطوط الشحن لتوفير وسائل النقل المناسبة والرخيصة، خاصة النقل الجوي، من خلال الاموال العربية، وبما يوفر اساطيل نقل عربية مخصصة لاستثمارها في هذا الجانب، الامر الذي يستدعي اهمية تطوير اتفاقية تنظيم النقل البري [الترانزيت في الدول العربية،
- توسيع الاسواق العربية القائمة وايجاد اسواق جديدة من خلال الاتفاقيات الثنائية مع دول العالم واقامة مناطق للتجارة الحرة وتطبيق نظم تسهيلات التجارة والنقل^(٥٧)،
- تفعيل اعمال برنامج التأمين على الصادرات العربية لخلق المناخ المناسب للاستثمار في مجال التجارة البينية وحركة عناصر الانتاج،
- انشاء مركز عربي للمعلومات، وتغذيته بتوفير بيانات، عن كل الصناعات والسلع في الاقطار العربية، لتحديد العرض والطلب عليها، بما يساعد على تنسيق التجارة بين الدول العربية، واعتبار ذلك ضرورة سياسية واقتصادية، ولكل ما يرد من اتفاقية منظمة التجارة العالمية لاعمال التنسيق والمتابعة،
- انشاء مصرف عربي للتصدير والاستيراد لتسويق التجارة بين الدول العربية مما يساعد على تذليل الصعوبات الاقتصادية حيث يمكن ان تخلق التجارة البينية نوعا من الانتعاش وتقليل ما يمكن من الرسوم والفوائد التي سيتحملها المستهلك العربي ومراعاة تحديث الاساليب المصرفية لتنفيذ العمليات التجارية^(٥٨).

- أهمية تفعيل دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتعظيم دور السوق العربية المشتركة والنهوض بها واعتبار ذلك ضرورة حتمية تفرضها صيغة التغيرات الاقتصادية العالمية القائمة على التكتلات العالمية.

- تشجيع التجمعات الاقتصادية بين الدول العربية سواء كانت في شكل ثنائي اقتصادي او تجمعات اقليمية بين دول المغرب العربي او بين دول الخليج ولا ينبغي التعامل معها من خلال نظرة ضيقة او انها موجهة ضد احد فهي مقدمة حقيقية لتعاون اقتصادي فعال في الوطن العربي^(٥٩).

- اعتماد آلية للتنسيق بين البنوك المركزية العربية لزيادة الدعم وتوفير التسهيلات المصرفية.

- أهمية التنسيق الاقتصادي بين الدول العربية وبناء المؤسسات الاقتصادية المتكاملة مع مراعاة ظروف كل بلد عربي^(٦٠).

٢- عدد السكان في الدول العربية ومعدل نموه: الجدول رقم (١٢) في الملحق يبين :-

- بلغ مجموع السكان في الدول العربية (٣٣٤,٥) مليون نسمة عام ٢٠٠٨ ويبلغ معدل الزيادة (٨) مليون نسمة عن عام ٢٠٠٧ وبمعدل قدره (٤,٢%) ويعد هذا المعدل مرتفعا نسبيا مع ما كان عليه في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥ فمازال هذا المعدل هو الاعلى بين معدل النمو السكاني في العالم باستثناء افريقيا وجنوب الصحراء^(٦١)، ويبلغ معدل النمو السكاني في العالم (١,٧%) خلال الفترة من (١٩٧٥-٢٠٠١)^(٦٢).

- لقد شهدت المرحلة الاخيرة زيادة في عدد السكان في معظم دول العالم حيث قدر عدد السكان في العالم (٥٣٠٠) مليون نسمة عام ١٩٩١ ارتفع الى (٥٧٠٠) مليون نسمة وفي عام ١٩٩٩ وصل الى (٦٠٠٠) مليون نسمة عام ٢٠٠٥^(٦٣)، وعلى مستوى الدول العربية

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

فرادى فقد سجلت قطر اعلى معدل نمو سكاني عام ٢٠٠٨ اذ بلغ (١٨,١%) تليها البحرين (٨,١%) ثم الامارات (٦,٢%) وعمان (٤,٥%) ويزيد معدل النمو السكاني عن ٣% في اليمن والكويت وليبيا وجيبوتي والعراق وقد اتبعت بعض الدول العربية سياسة خاصة بتنظيم الاسرة حيث بلغ معدل النمو السكاني من ٢-٢,٥% في موريتانيا وسورية والسودان والسعودية والاردن وفي مصر وصل معدل النمو السكاني (١,٩%) عام ٢٠٠٨ والمغرب (١,٥٩%) والجزائر (١,٧٣%) وتونس (١,٠%) ولبنان (٠,٦٤%)^(٦٤)، والمتوقع ان يستمر انخفاض معدل النمو السكاني في الدول العربية الى (١,٥%) خلال عام ٢٠١٥ غير ان هذا المعدل ما يزال مرتفعا وسيظل احد اسباب بطء النمو المحتمل لنصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي ويشكل عبئا على اقتصادات معظم الدول العربية ومعوفا لجهودها التنموية ومساهما في زيادة معدلات البطالة والفقر، ويتفاوت حجم السكان بين الدول العربية اذ تحتل مصر المرتبة الاولى (٧٤,٠) مليون نسمة ثم السودان (٣٨,٠) مليون نسمة ثم الجزائر والمغرب والعراق واليمن والاقل هي جيبوتي والكويت وقطر^(٦٥)،

٢-١- الدوافع التي ادت الى زيادة السكان في الدول العربية

- المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة في معظم الدول العربية رغم تراجعها في السنوات السابقة،

- تحسن الخدمات الصحية، ومستويات المعيشة في بعض الدول العربية^(٦٦)،

٢-٢- المقترحات حول نمو السكان والتحديات

بالرغم من الدعوات الرامية للحد من نمو السكان في الوطن العربي غير ان عدد السكان يظل عاملا مهما ومقياسا رئيسيا لقوة الامة وقدرتها على ادارة برامجها المختلفة، فدول عدة تتبناها

بنموها السكاني وزيادته، ويستثنى من ذلك الدول التي وصل عدد السكان فيها الى الحد الذي اصبح فيه زيادة السكان هو الهاجس الرئيس وان كان عدد تلك الدول قليل، ولكن الحد الأدنى من النمو السكاني والموجهة للدول النامية بصورة عامة والدول العربية والاسلامية بصورة خاصة لها اسبابها المباشرة وغير المباشرة، فالاسباب المباشرة تتمثل في الضغط على الخدمات المختلفة وارتفاع تكاليف الخدمات الاساسية والمعاشية مما جعل تكاليفها عالية مما يدفع الى تحديد النسل، ومن اهم العوامل التي تساعد على زيادة عدد السكان العمل على الحد من تلك المعوقات ويجاد الوسائل والبرامج التي تجعل الحياة اسهل وتكاليف المعيشة اقل اما الاسباب غير المباشرة التي تفرض للحد من زيادة السكان فانها تخضع لحسابات الهدف منها السيطرة على مقدرات الامة من قبل الصهيونية والمؤسسات العالمية التي تعمل بامرتها ضد الوطن العربي بشكل خاص والدول النامية والاسلامية بشكل عام فالهجمة الصهيونية تجعل كل الخيارات ممكنة ومحتملة من نظريات يطلقها مركز الدراسات الاستراتيجية والبحثية والتي يرددها المثقفون على اساس انها حقيقة مطلقة منها نظرية الحد من السكان وغيرها من النظريات، ان مشاكل الحد من زيادة عدد السكان بدأت تظهر مؤخرا في بعض الدول التي اعتمدت نظام التقنين اذ بدأ سكانها يتناقص واصبح عدد المسنين اكثر من عدد القادرين، وعدد المتوفين في كل عام اكثر من عدد المواليد في العام نفسه مما سيجعل من الدولة تشيخ وتهرم خلال العقود القادمة مثل الصين واليابان التي تصل نسبة المسنين الى الشباب فيها قد يصل الى ١:٣ مما يعني انه خلال العشرين سنة القادمة سيصبح كل اثنين من القادرين يعولان واحدا من المسنين وقد انتهت تلك الدول وبدأت تسن القوانين العاجلة والسماح بزيادة عدد المواليد المسموح به لكل اسرة^(٦٧).

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

خلاصة ما تقدم فان التحديات التي تواجه الوطن العربي، تستدعي تجاوز تبني نظرية الحد من السكان، لانه يشكل مركز قوة وتفاوض سياسي، له فالقوة التساومية للدول التي يشكل فيها السكان نسبة كبير هي محض تقدير وبامكان الوطن العربي ان يستوعب كل الزيادة السكانية اذا ما استثمرت موارده بشكل سليم وفق استراتيجية موحدة للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

٣- الامية في الدول العربية:

يبلغ المتوسط العام العربي للامية (٢٨,١%) من السكان ضمن الفئة العمرية من (١٥ سنة فأكثر) لعام ٢٠٠٦ وهذه النسبة تفوق كل اقاليم العالم باستثناء اقليمي جنوب اسيا وافريقيا جنوب الصحراء فهي بين الشباب ضمن الفئة العمرية (١٥-٢٤) تصل الى (١٣,٩%) وقد ساهمت برامج محو الامية والتوسع في نشر التعليم الى خفض هاتين النسبتين مقارنة بعام ٢٠٠٠ حيث كانت النسبة بين البالغين (٣٨,٨%) وضمن فئة الشباب من (١٥-٢٤ سنة) الى (٢٠,٥%). فمعدل الامية بين الاناث هو ضعف معدل الامية بين الذكور في الدول العربية ومازال نحو نصف سكان المغرب وموريتانيا واليمن اميين والعراق (٥٩%) ويعاني من الامية عدد كبير من الشباب في المغرب وموريتانيا واليمن لقد حققت دولاً عربية تراجعا واضحا في معدل الامية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦ اذ انخفض معدل الامية الى (٦%) في الكويت وفلسطين و (٧%) في قطر و (٨%) في الاردن وانخفض معدل الامية في مصر من (٥٣%) عام ١٩٩٠ الى (٢٥%) عام ٢٠٠٦^(٦٨)، وعلى الرغم من هذه الجهود فمازال معدل الامية مرتفعا ففي عام ٢٠١٠ يبلغ مجموع الاميين (١٠٠) مليون بنسبة (٢٩,٧%) أي ثلث سكان الوطن العربي هم اميين وقد طالبت الامم المتحدة بتحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ ضمن اهداف حملة تنمية تبنيتها واعتبرتها جزءا من اهداف الالفية الجديدة^(٦٩).

ان استمرار ظاهرة الامية في الوطن العربي هو مؤشر خطير وان الدول العربية لا تزال غير مدركة لخطورة الامية وان ما حققته لا يزال دون الطموح كما انها لم ترفع نسبة المقبلين على التعليم اكثر من (٦-١١%) خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٥ رغم تزايد عدد السكان ومن يقرأ ويكتب حوالي (٧١%) وان (٤٦%) من الامية هي من النساء ممن تزيد اعمارهن عن (١٥)

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

سنة^(٧٠). ان البطئ في القضاء على الامية في الدول العربية، لا يتناسب ومتطلبات التنمية، وان تراجع الامية في الدول العربية مقابل عدد الاميين، لا يشكل الا نقطة مئوية سنويا، على مدى السنوات العشر الماضية، مما يعني ان الدول العربية قد تحتاج الى نحو ثلاث عقود، للقضاء على الامية، في حال استمرار وتيرة الانجاز على ما هو عليه، وفي مجال القضاء على الامية بين البالغين والشباب خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٤ وقد كان نصيب الاناث اكثر من الذكور هذا ما تحقق في الامارات وهي ظاهرة ايجابية كما انعدمت الامية بين الشباب الذكور في ليبيا كما وصلتها نسبتها الى اقل من (١%) في الكويت والاردن^(٧١).

٣-١- الدوافع الناجمة عن الامية

ان الجهود العديدة التي بذلت عربيا لا يمكن تجاوزها غير ان ظاهرة الامية لم ترق الى مستوى في مخاطرها والتخلف الذي سترتب على المنطقة العربية التي يبلغ مجموع سكانها ٣٣٥ مليون نسمة ،، فقد وضعف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اللكسو) منذ تاسيسها عام ١٩٧٠ رؤية مستقبلية لمحاربة الامية حيث وضعت اول استراتيجية لمحو الامية عام (١٩٧٦)، وانشأت عام ١٩٨٠ الصندوق العربي لمحو الامية وتعليم الكبار وفي عام ٢٠١٠ جددت مخاوفها من ان هناك ١٠٠ مليون عربي يعاني من الامية مما يعني عدم دقة التخطيط واليات التنفيذ مما يتطلب اهمية اصلاح المنظمات الاقليمية العربية والارتقاء بها الى مستوى العمل والتنفيذ والمتابعة، ان استمرار الامية يكلف ثمننا اعلى من تكاليف محوها اليوم قبل الغد لاثارها السلبية على نواحي الحياة فنلث سكان الوطن العربي الامي اذا لم يعالج امره وهو في عمر (١٥-٤٥ سنة) فسيزداد هذا العدد مستقبلا والاسرة تؤثر في مستقبل ابنائها فالاسرة الامية لن تحرص على محو امية ابنائها^(٧٢).

- عدم توفر فرص للتعليم الاساسي للاطفال في الريف مما يعني انضمامهم الى فئة الاميين في الدول العربية مما سيزيد عددهم سنة بعد اخرى.
 - زيادة معدلات التسرب من التعليم [ظاهرة الردة] أي العودة الى الامية
 - انخفاض نسبة الاناث المسجلات في المدارس مقارنة بالذكور
 - زيادة سنوات الدراسة في العديد من الدول العربية.
 - قلة الانفاق على التعليم الابتدائي لضعف اداء النظم التعليمية في التخطيط لاهمية التعليم الابتدائي وحاجته الى البنى التحتية والمعلمين.
- ٣-٢- المقترحات لتجاوز مشكلة الامية^(٧٢): فالضرورة تقتضي الاتي:
- اهمية تعميم التعليم الابتدائي واعتباره إلزاميا في الدول العربية ومسايرته بما يتناسب مع النمو السكاني في الوطن العربي وتوفير المستلزمات المطلوبة له وارتباط إلزامية مرحلة التعليم الابتدائي بضوابط قانونية للأسرة والطالب على اهمية اكمال المرحلة.
 - استثمار المساجد في القرى والأرياف كمدارس للتعليم الابتدائي في حال عدم توفر المدارس في تلك المناطق لحين توفرها
 - اعتبار مشكلة الامية مشكلة وطنية وعدم الاقتصار على وزارة التربية والتعليم للاهتمام بها واتاحة الفرصة للمبادرات الاهلية [منظمات المجتمع المدني] بتقديم الحلول والمشاركة في محو الامية.
 - عدم اقتصار برنامج محو الامية على مهارات القراءة والكتابة للكبار، بل ان يشمل التدريب المهني للدارسين لتوفير المهارات المطلوبة في سوق العمل العربية وبما يمكنهم من المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.

- مضاعفة الجهود السياسية والمالية لمعالجة مشكلة الامية ذات الاثار السلبية على كل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية بالرغم من انفاقها على التعليم اكثر من دول اخرى في العالم مقارنة لها بالدخل غير ان اداء نظمها التعليمية ظل متدنيا ومعدلات الامية فيها هو الاعلى.

٤ - البطالة في الدول العربية: تعد البطالة اكبر تحدي للتنمية في الدول العربية في المستقبل المنظور فمعدل البطالة فيها كمجموعة (١٣,٧%) عام ٢٠٠٧ مقابل (١٤,٣%) عام ٢٠٠٠ في حين ان المتوسط العالمي يبلغ (٥,٧%)^(٧٤) اقل نسبة بين اقاليم العالم في شرق اسيا تصل نسبتها (٣,٨%) مما يعني ان معدل البطالة في المنطقة العربية هو الاعلى بالمقارنة مع مختلف اقاليم العالم الاخرى، كما يوضح الجدول رقم (١٣) وترتفع البطالة في الدول الاقل دخلا مثل موريتانيا والسودان واليمن وتونس ثم الاردن، والدول التي تشهد حالة عدم الاستقرار السياسي مثل العراق وفلسطين والصومال وجيبوتي كما يوضح ذلك الجدول رقم (١٤)، ويتزايد معدل البطالة في الدول العربية بمعدل (٣%) سنويا اذ بلغت نسبتها (١٣,٥%) عام ٢٠٠٤ ومن المحتمل وصولها نهاية عام ٢٠١٠ الى نحو (٢٥) مليون عاطل من اجمالي قوة العمل البالغة نحو (١٢٠) مليون عامل وبإضافة (٣) مليون و (٤٠٠) الف عامل سنويا في ضوء حقيقة مفادها، ان (٦٠%) من سكان الدول العربية دون ٢٥ سنة فمن المحتمل ان يصل معدل البطالة عام ٢٠٢٥ الى (٨٠) مليون عاطلا مما يتطلب ضخ نحو (٧٠) مليار دولار لرفع معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية لخلق ٥ ملايين فرصة عمل سنويا^(٧٥) ولا تقتصر اهمية البطالة وخطورتها في ارتفاع حجمها ومعدلاتها فحسب بل ايضا في خصائصها حيث تتركز بين الشباب والباحثين عن عمل ولاول مرة وما يترتب على ذلك من اثار على الامن والاستقرار الاجتماعي، وتتجاوز نسبة الشباب العاطلين عن العمل (٥%) من مجموع العاطلين في الدول العربية مثل (سورية واليمن والبحرين والسعودية ومصر

والاردن)، ان وضع البطالة حاليا ي الدول العربية هو الاسوأ بين مناطق العالم مما يتطلب توفر اكثر من مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٢٠ للقضاء على البطالة ومضاعفة المستوى الحالي للتشغيل وتوفير اكثر من (٣) مليون فرصة عمل اضافية لابقاء معدلات البطالة عند مستواها الحالي^(٧٦)، فالعدد المطلوب لفرص العمل الجديدة كبير، مما يقتضي تحقيق معدلات نمو حقيقة في الناتج المحلي الاجمالي يبلغ (٣-٧%) سنويا وهذا يفوق معدل النمو الحقيقي في العديد من البلدان العربية خلال العقود الاربعة الماضية^(٧٧)، كما ان الاداء الاقتصادي والتشغيل في الدول العربية خلال الاعوام الماضية ارتبط بالطفرة النفطية التي شهدتها المنطقة مما يصعب استمرار هذا الاتجاه على المدى الطويل

٤-١ - دوافع البطالة في الدول العربية: ان ارتفاع معدل البطالة يعود الى عوامل عدة:

- تذبذب معدلا النمو الاقتصادي - فنمو حجم قوة العمل العربية المتزايد لم يقابله نمو اقتصادي بالوتيرة ذاتها نجم عنها عدم مواكبة معدلات التوظيف من ناحية والزيادة الكبيرة في نمو قوة العمل العربية من ناحية ثانية واتساع الفجوة بينهما.
- من الناحية النظرية، تفسر البطالة بنقص النمو والاستثمار لاستيعاب الاعداد الهائلة لطالبي العمل، وخير دليل هو تركيز البطالة بين الباحثين عن عمل لأول مرة،
- تراجع القطاع العام على توفير فرص عمل كافية، وصعوبة الميزات المالية، والعينية المقدمة للعاملين فيه.
- عدم مواكبة النظام التعليمي العربي، لمتطلبات سوق العمل، مما ادى الى زيادة نسبة البطالة بين خريجي الجامعات الباحثين عن العمل.
- ارتفاع معدل النمو السكاني في الوطن العربي، مما يشكل ضغطا على اسواق العمل،

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

- ضعف قواعد البيانات العربية والمعلومات، حول الباحثين عن عمل، الامر الذي يضيف غموضا على حجم سوق العمالة في الوطن العربي.
- الافتقار الى بيئة اعمال مساندة للتشغيل في القطاع الخاص.
- ضعف الرغبة لدى الشباب، وعدم اقبالهم على العمل المهني، بسبب النظرة الاجتماعية لذلك العمل، والتخوف من تحمل المخاطرة في الاعمال الحرة، والميل الى الاعمال المستقرة ذات الدخل الثابت.
- اتباع سياسات الانفتاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية، وما رافقها من تطبيق لبرامج تحويل القطاع العام الى الخاص (الخصخصة)، والتي كان نتائجها تسريع اعداد كبيرة من العاملين.
- نقص الاستثمارات الموجهة لتنمية الاقتصاد العربي على المستويين الدولي والداخلي فقطاع الاستثمار في الوطن العربي يواجه مشكلتان رئيسيتان الاول - نقص الاستثمار الأجنبي الموجه للدول العربية والذي لا يتعدى الا نسبة قليلة من حجم الاستثمارات الأجنبية العالمية والثاني - هجرة رؤوس الاموال العربية الى الخارج وعدم مشاركتها في تحقيق التنمية العربية.
- سوء التخطيط القومي الذي يؤدي الى عدم اختيار المجالات المناسبة التي يوجه لها الاستثمار القومي^(٧٨).

٤-٢ - المقترحات لتجاوز مشكلة البطالة^(٧٩)

- اهمية ان تعمل كل دولة عربية على ايجاد الحلول والوسائل المناسبة للتغلب على المشكلة لاختلاف حجم المشكلة من دولة الى أخرى الامر الذي يستدعي الى وضع خطط وطنية تسير كل دولة وفقا لها.

- حضر الوظائف على العمالة الوطنية بدلا من الأجنبية.
- انشاء الحاضنات التي تتولى تقديم الخدمات والتسهيلات، كحاضنات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبرامج الدعم المالي للاجور والتشغيل وحصر تقديم الحوافز على برامج التشغيل في القطاع الخاص.
- تطوير المنظومة التعليمية، وان تتماشى مخرجاتها مع متطلبات السوق الحديثة.
- ضرورة قيام القطاع الخاص في تاسيس مكاتب التوظيف وخدمات البحث عن العمل باعتبارها من اكثر الوسائل نجاحا في مساعدة الباحثين عن العمل والحصول على وظائف دائمة في القطاع الخاص.
- إضفاء المزيد من المرونة على تشريعات سوق العمل، كادخال المرونة على تحديد سياسة الاجور وعمليات التسريح، وتخفيض تكلفة توظيف الملحقين الجدد لسوق العمل، من خلال تقديم الحوافز الملائمة للقطاع الخاص، وتوسيع برامج التشغيل ليشمل الشباب العاملين في القطاع غير المنظم، وتطوير مهارات المبادرة الفردية في مجال الاعمال.
- اتخاذ الاجراءات اللازمة لمراقبة برامج سير العمل في الاسواق واعتماد التقييم المستمر لتجنب التدخل في اهداف وادوار المؤسسات المسؤولة عن برامج التشغيل وتعزيز التنسيق فيما بينها لتحسين فعاليتها وادائها.
- حث الدول العربية على اعطاء العملة الوطنية الأولوية في التوظيف داخل كل دولة ثم العملة العربية.
- السعي الى تطوير تشريعات العمل في الدول العربية والعمل على توحيدها وتحسين ظروف وشروط العمل في الدول العربية.

- تبني اقامة مشروعات تنموية مشتركة لتعزيز الاستثمارات واستيعاب العمالة في الوطن العربي^(٨٠).

التوصيات

تتل الهدف الاساسي من البحث هو تحليل المشاكل في الواقع الاقتصادي العربي ولتحقيق هذا الهدف فقد تم التعرض لهذه المشكلات ودوافعها والمقترحات لكيفية تجاوزها ضمن اطار كل مشكلة من المشكلات وقد خلص البحث الى التوصيات التالية:-

ان المقومات الموضوعية التي تتوفر في الواقع العربي لا نظير لها في اقتصادات العالم، واذا ما استثمرت هذه المقومات فستكون منطلقا لايجاد شبكة من الروابط لتنمية القطاعات الاقتصادية بين الدول العربية وازالة التفاوت الاقتصادي فيما بينها، وخلق التوازن لتفعيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتلال مكانته بين التكتلات الاقتصادية العالمية، والقدرة على التفاوض بشكل جماعي لمواجهة الضغوط التي يتعرض لها مما يقتضي.

- وضع خطة طويلة الأمد تكون اطارا لخطط متوسطة الامد لتطوير الاقتصاد العربي والارتقاء بآلياته لمعالجة القطاعات الاقتصادية لتحقيق اهداف الاقتصاد العربي برؤية مستقلة وبمفهوم تنموي تكاملي جديد على ان يتولى المهمة جهاز التخطيط القومي بالتنسيق مع اجهزة التخطيط القطرية.

- اعتماد الدول العربية على تصدير سلعة او سلعتين اضافة الى التقلبات التي تلحق باسعار تلك السلع مما يقتضي تنويع القاعدة الانتاجية التي تؤدي الى زيادة التصدير وخفض الواردات واتباع سياسة متوازنة بالاعتماد على تقسيم العمل الاقتصادي العربي على اساس المزايا النسبية وتخصص الموارد والتنافس بتوزيع القدرات البشرية والثروة المعدنية والموقع

وحجم السوق وسيترتب عن هذا التقسيم نتائج ايجابية بزيادة كفاءة عناصر الانتاج وفقا لمبادئ الوفرة والندرة مما يعزز القدرة التنافسية عربيا ودوليا.

- اهمية اقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة في كافة الانشطة الانتاجية في ضوء الخارطة الاستثمارية خاصة المشاريع التي تتمتع بميزة نسبية من الاستثمارية وتحقق ضمانات ربحية من خلال تخصصها وتطبيق اساليب الانتاج وفق اسس علمية واستخدام التكنولوجيا المتطورة ويعد هذا الاسلوب هو الامثل في تظافر وتفاعل المصالح العربية لاعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية ومنع أي تنافس قد ينتج من العمل في قطاعات اقتصادية انتاجية متماثلة وان تكون القاعدة الانتاجية لهذه المشروعات التكامل وليس التنافس وعلى درجة عالية من منافسة السلع العالمية

- اهمية العمل على اقامة بنية تحتية عربية مشتركة من طرق ومواصلات ووسائل اتصال تغطي الاحتياجات الاساسية المشتركة في الوطن العربي

- من المناسب انشاء بنك عربي موحد، يتم تمويله بنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ليتولى تمويل المشروعات الاستثمارية والانتاجية الكبرى بين الدول العربية، باعتبار ان المشروعات المشتركة، هي مدخلا اساسيا للتنمية العربية، وتضيق فجوات النمو بين الدول العربية الاقل نموا.

- تختلف النظم الاقتصادية العربية، حول دور القطاع الخاص، مما يتطلب صياغة رؤية مشتركة بوضع الاستراتيجية المناسبة لدوره المطلوب في العمل الاقتصادي العربي.

- ابعاد العمل الاقتصادي العربي عن الخلافات السياسية، والميول الايدولوجية، فالمظاهر السلبية التي شهدتها تجربة التعاون والتكامل الاقتصادي تترجم حقيقة الامر، اضافة الى عدم الرغبة، والايمان، والخوف، من تجاوز النزعة القطرية، وتفضيلهم الاتفاقيات الثنائية

على الجماعية ومما ساهم في تعميق ذلك هو غياب الارادة التوحيدية والآلية القادرة على تحويل الاتفاقيات الجماعية الى خطط تنفيذية لمتابعة من يلتزم بها، مما يتطلب تفعيل تلك الاتفاقيات لتحقيق الوحدة الاقتصادية

- اهمية توحيد المواقف لإدارة وصياغة الحوار في العلاقات الاقتصادية مع التكتلات الاقتصادية ومواجهة التحديات، واعتماد سياسة موحدة للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية في الساحة الدولية واجراء تقييم موضوعي لها واتخاذ الاجراءات الجماعية باعتماد الخطط المطلوبة لاتخاذ موقف عربي موحد من خلال اقامة تكتل اقتصادي عربي بصورته المتطورة.

جدول رقم (١) مجموع الناتج المحلي للنول العربية والاسعار الجارية ومعدل نموه ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بمليار دولار

السنة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان											
مجموع الناتج المحلي الاجمالي	٤٧٧,٢٠٤	٤٧٧,٥٣٣	٦٧٦,٤٢٧	٦٦٣,٢٩٦	٦٧٣,١٣١	٧٥٢,٢٢٠	٨٩٨,٦٧٢	١,٠٩٩,٥٥٤	١,٣٠٧,٣٥٦	١,٥٠٤,٦٥٧	١,٨٩٨,١١٩
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %	٤,٧	٢,١	١٣,٧	١,٩	١,٥	١١,٧	١٩,٥	٢٢,٤	١٨,٩	١٥,١	٢٦,٢

الجدول: اعداد الباحث

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد/الطول ٢٠٠١ للاعوام ١٩٩٥-٢٠٠٠ ملحق ٢/٢ ص ٢٦٠.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد/الطول ٢٠٠١ للاعوام ٢٠٠٠-٢٠٠١ ملحق ٢/٢ ص ٢٦٦.

جدول رقم (٢) الهيكل القطاعي للناتج المحلي العربي % ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

السنة	البيان					
	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
قطاع الانتاج السلعي منها	٥٠,٤	٥٦,٤	٦٩,٧	٦١,٩	٦١,٤	٦٤,٥
الزراعة	٩,٥	٨,٣	٦,٤	٦,٢	٦,٠	٥,٤
الصناعة	٢١,٧	٣١,٠٠	٣٨,٥	٤٠,٠٠	٣٩,٥	٤٣,٤
الاستراتيجية	١١,٣	١٠,٦	٩,٧	٩,٥	٩,٣	٨,٩
الصناعة التحويلية	٧,٩	٦,٥	٦,٢	٦,١	٩,٥	٦,٢
باقي قطاعات الخدمات منها	١٥,١	١٢,٢	١١,١	١٠,٤	١٠,٨	١٠,١
الخدمات الحكومية	٣,٧	٢,٧	١,٢	١,٤	٥,٠	٥,٠
صافي الضرائب	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
البيان الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.

الجدول: اعداد الباحث

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد/المود ٢٠٠٤ للاعوام ١٩٩٦-٢٠٠٠ ص ١٣.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد/المود ٢٠٠٧ للاعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٥ ص ٢١.

(٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩ للاعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٧ ص ٢١.

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

جدول رقم (٣) متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي للاعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٧

معدل النمو %٢٠٠٨-٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	السنوات الدول
٢١,٩	٧.٦٥١	٥٧٩٤٦	٥٤٥٣٤	٤٧٨١٨	٤١٩٧٦	٣٢٧٧٧	٢٨٣٩٣	٢٧.٢٤	٢٨٧٨٤	قطر
٢٠,٠	٥٢٥٧٤	٤٣٨١٥	٣٩٨١٦	٣٣٦٩٠	٢٨٣٧٩	٢٤٤١٢	٢١٩٨٧	٢١٧٥٨	٢٣٣٦٥	الإمارات
٢٥,٠	٤٣٠٤٦	٣٤٤٣١	٣٣٢٧٣	٢٨١٨٢	٢٢٤٧٢	١٩٢٧١	١٦١٣٦	١٥٥٦٢	١٢٩٢٧	الكويت
٢٢,٠	٢١٦٦٨	١٧٧٥٤	١٦٥١٢	١٥١٤٠	١٣٦٣٥	١٤١٢٧	١٢٦٣٥	١٢١٦٩	١٢٥٨٢	البحرين
٣٧,٧	٢٠.٨٩٨	١٥١١٨٠	١٤٢٨٢	١٢٣١٨	١٠.٢١٣	٩٤٠.٢	٧٨٩٩	٧٨٢٩	٨٠٩٧	عمان
١٩١٣	١٨٨٩٨	١٥٨٣٥	١٥٠٤١	١٣٦٤٠	١١.٩٥٥	٩٢٤٣	٨٧٧٢	٨٧٢٣	٩٢٠٣	السعودية
١٦,٤	١٠٥٢٠	٩٠٣٨	٨٠٧١	٦٨٤٨	٥٢٠.٦	٤٢٢٧	١٦٤١	٥١٤١	٦١٣٠	ليبيا
١٧,٥	٧٤٦٦	٥٣٥٣	٥٧٢٩	٥٦١٧	٥٦٣٥	٥٢٢٥	٤٩٠٢	٤٤٩٣	٤٤٣٠	لبنان
٢٣,٢	٥٨٥٨	٤٧٥٥	٤٢٣٤	٣٦٤٧	٣.٥٦	٢٦١٥	٢٣٩٣	٢٤١٤	٢٥١٨	متوسط الدول العربية
٢٤,٨	٤٩١٦	٣٩٣٩	٣٥٠٣	٣١٣٣	٢٦٣٧	٢١٣١	١٨١٠	١٧٧٢	١٨٠١	الجزائر
١٣,٥	٣٩٥٩	٣٤٨٧	٣٠٧٦	٢٩٠١	٢٨٤٤	٢٥٢٩	٢٣٦٦	٢٠٧٣	٢٠٣٢	تونس
٢٢,٢	١٦٣٠	٢٩٧١	٢٦١٤	٢٢٠٠	٢١٣٠	١٩٤٩	١٨٨٠	١٨٠٣	١٧٤٢	الأردن
٤٧,٩	٣٦١١	٢٤٤٢	١٩٠٤	١١٩٢	٩١٠	٤٠٣	٦٨٢	٧١٣	٨٧١	العراق
٢٥,٨	٢٦٧٧	٢١٢٨	١٧٨٥	١٥٥٥	١٣٩٢	١٢٣٦	١٢٠٧	١٢١٠	١١٥٩	سورية
١٢,٤	٢٦٣٢	٢٣٤٢	٢٠٧٩	١٩١٦	١٨٦٢	١٦٥٥	١٣٦١	١٢٩٥	١٢٨٨	المغرب
٢٢,٤	٢١٩٢	١٧٩١	١٥٠٥	١٢٧٩	١٢٧٦	١٢٠٥	١٢٩١	١٥٠٦	١٥٧٣	مصر
٥,٣	١٥٩٩	١٥١٩	١٢٥٣	٩٩٤	٧٧١	٦٥٣	٥٥٣	٤٩٢	٤٣٢	السودان
١٦,٨	١١٨١	١٠١١	٩٢٣	٨١٧	٦٨٠	٦٠٤	٥٦٩	٥٤٤	٥٢٦	اليمن
١٢,٣	١١٣١	١٠٠٧	٩٤٢	٨٩٢	٨٦٧	٨٣٩	٨٠	٨١٨	٨١٣	جيبوتي
٢٥,٢	١١٢٨	٩٩١	٨٨٤	٦٢٣	٥١٣	٤٥٣	٤١٣	٤١٢	٤٠٥	موريتانيا

*تم ترتيب الدول تنازلياً على أساس نصيب الفرد من الناتج في عام ٢٠٠٨.
(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/ ٢٠٠٤ للاعوام من ٢٠٠٣-٢٠٠٠ ص ١٦.
(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/ ٢٠٠٧ للاعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٤ ص ١٩.
(٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/ ٢٠٠٩ للاعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٧ ص ١٩.

جدول رقم (٤) التتخم في الدول العربية ٢٠٠٨-٢٠٠٠

الدول العربية	السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الأردن		٠,٧	١,٨	١,٨	١,٦	٣,٤	٣,٥	٦,٣	٤,٧	١٣,٩
الإمارات		٣,١	٢,٨	٢,٩	٣,١	٥,٠	٦,٢	٩,٣	١١,١	١١,٥
البحرين		٠,٧	١,٢-	٠,٥-	١,٧	٢,٣	٢,٦	٢,٠	٣,٣	٣,٥
تونس		٢,٩	١,٩	٢,٨	٢,٧	١,٢	٣,٩	٤,٥	٣,٢	٥,٠
الجزائر		٠,٣	٤,٢	١,٤	٢,٦	٣,٦	١,٦	٢,٥	٣,٥	٤,٤
جيبوتي		٢,٩	٢,٤	١,٥	٢,١	٣,١	٣,١	٣,٥	٥,٠	٥,٠
السعودية		١,١	١,١	٠,٢	٠,٦	٠,٣	٠,٧	٢,٢	٤,١	٩,٩
السودان		٨,٠	٤,٩	٨,٣	٧,٧	٨,٤	٨,٥	٧,٢	٧,٥	١٦,١
سورية		٠,٦-	٣,٠	١,٠	٤,٨	٤,٧	٧,٨	١٠,٠	٤,٥	١٥,١
العراق		٥,٠٠	١٦,٤	١٩,٣	٣٣,٦	٢٧,٠	٣٧,٠	٥٣,٢	٣٠,٨	٢٧,٧
عمان		١,٢-	٠,٨	٠,٣-	٠,٢-	٠,٧	١,٩	٣,٢	٥,٩	١٢,٤
فلسطين		٢,٨	١,٢	٥,٧	٤,٤	٣,٠	٣,٥	٣,٨	١,٩	٩,٩
قطر		١,٧	١,٥	٠,٢	٢,٣	٦,٨	٨,٨	١١,٨	١٣,٨	١٥,٠
الكويت		١,٨	١,٣	٠,٩	١,٠	١,٣	٤,١	٣,١	٥,٥	١٠,٦
لبنان		٠,٠	٠,٠	١,٨	١,٣	٣,٠	٠,٠	٥,٦	٤,١	١٠,٨
ليبيا		٢,٨	٩,٢	٩,٨	٢,٠	٢,٣	٢,٠	٣,٣	٦,٧	١٠,٤
مصر		٢,٨	٢,١	٢,٤	٥,٨	١٦,٢	٤,٠	٧,٨	٩,٥	١٨,٣
المغرب		١,٩	١,٩	٢,٨	١,٢	١,٥	١,٠	٣,٣	٢,٠	٣,٩
موريتانيا		٦,٨	٧,٧	٥,٣	٥,٣	١٠,٤	١٢,٤	٦,٢	٧,٣	٧,٣
اليمن		٤,٦	١١,٩	١٢,٢	١٠,٨	١٢,٥	١١,٤	١٨,٤	١٢,٦	١٩,٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (يول/٢٠٠٩-٢٠٠٨) للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص ٢٠.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد (يول/٢٠٠٨-٢٠٠٧) للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ص ٢٢.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد (يول/٢٠٠٧-٢٠٠٦) للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ٢٠.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد (يول/٢٠٠٦-٢٠٠٥) للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص ٢٠.

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

جدول رقم (٥) معدلات التضخم في العالم (أسعار المستهلك)

الدول العربية	السنوات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الدول المتقدمة		٢,١	١,٥	١,٨	١,٠	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٣,٤
الولايات المتحدة الأمريكية		٢,٨	١,٦	٢,٣	٢,٧	١,٤	٣,٢	٢,٩	٣,٨
منطقة اليورو		٢,٣	٢,٣	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,١	٣,٣
المنطقة المتحدة		١,٢	١,٣	١,٤	١,٣	٢,٠	٢,٣	٢,٣	٣,٦
اليابان		٠,٨	٠,٩	٠,٢	٠,٠	٠,٦	٠,٢	٠	١,٤
كندا		٢,٥	٢,٣	٢,٧	١,٨	٢,٢	٢,٠	٢,١	٢,٤
الدول المتقدمة الأخرى		٢,١	١,٧	١,٨	٢,٤	٢,٣	١,٦	٢,٢	٣,٨
الدول الآسيوية حديثة التصنيع		١,٩	٠,٩	١,٤	٢,٤	٢,٣	١,٦	٢,٢	٤,٥
أستراليا		٠	١	٠	٢,٣	٢,٧	٣,٥	٢,٣	٤,٤
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى		٦,٧	٥,٨	٥,٨	٥,٦	٨,٤	٥,٣	٦,٤	٩,٣
أفريقيا		١٢,٥	٩,٧	١٠,٦	٧,٦	٨,٤	٦,٣	٦,٣	١٠,١
وسط وشرق أوروبا		١٩,٧	١٤,٩	٨,٣	٦,١	٤,٨	٥,٠	٦,١	٨,٠
رابطة الدول المستقلة		٢٠,٣	١٣,٨	١٢,٠	١٠,٣	١٢,٤	٩,٥	٩,٧	١٥,٦
الدول النامية الآسيوية		٢,٧	٢,٠	٢,٥	٤,١	٣,٩	٤,٠	٥,٤	٧,٤
الشرق الأوسط		٣,٨	٥,٣	٦,٣	٧,٢	٧,١	٧,٩	١٠,٥	١٥,٦
نصف الكرة الغربي		٦,١	٨,٩	١٠,٦	٦,٥	٦,١	٥,٤	٥,٤	٧,٩

المصدر (١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٦، للعام، ٢٠٠١ ملحق ٢/١

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول ٢٠٠٧ للأعوام من ٢٠٠٢-٢٠٠٦ ملحق ٢/١

(٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول ٢٠٠٩ لعامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ملحق ٢/١

جدول رقم (٦) المديونية الخارجية، وخدمة الدين العام الخارجي بقيمة الدول العربية مليون دولار

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	السنة
خدمة الدين العام	خدمة الدين العام	خدمة الدين العام	خدمة الدين العام	خدمة الدين العام	خدمة الدين العام	خدمة الدين العام	الدول
١٧,٨٥١,٤	١٥,٥٦٠,٨	١٣,٩٧١,٦	٢٠,١٣٧,٧	١٤,٨٤٥,٩	١٩,٩٥٩,٦	١٥٠,٣٢٠,٣	مجموع الدول العربية المقترضة
٣,٧٥٦,٥	٥,٠٩٩,٠	٦,٧٤٥,٥	٧,٣١١,٠	٧,١٢٣,٠	٦,٩٤٥,٥	٥٨٠,٩	الأرجنتين
٢,١١٨,٨	٢,٥٨٨,٢	٢,٠٩٩,٤	٢,٠٩٢,٣	١,٨٠٧,٧٨	٢,١٣٧,١	١,٢٤٧,٩	تونس
١,٢١٨,٠	٥,٥٨٦,٠	١,٣٣٤,٤	٥,٨٤٦,٠	١,٧١٩,٠	٥,٢٥٨,٣	٤,٣٥٨,٠	الجزائر
٣,٦٧	٥٧٩,٠	٢٥٦,٠	٢٩,٩	٤٤٤,٠	٤٠٣,٢	٢٩٦,٠	جيبوتي
٣٣,٦٣٢,٠	٢٢٥,١	٢٢,٦٠١,٠	٣,٢٦,٨	٢٢,٢٨٣,٠	٢٢,٢٨٣,٠	٢٥,٧١٠,٠	السودان
٦٧٤,٩	٥,٢٩٤,٠	٦٢٢,٠	٧٤٣,٠	٥,٢٥٥,٠	٤,٣١٨,٢	٣٩٧,٢	سورية
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الصومال
٦٠,٨٠	٦,٨٧٩,٠	٦٧٦,٠	٥,٩٦٢,٠	٤,٠٢٨,٠	١,٠٠٥,٥	٢,٨٨٧,٠	عصان
٤,٢١٣,٠	٢٠,٨٥٨	٤,١٤٥,٠	١,١٣٨,٠	١,٨٨٦,٠	٣,٩٠٨,٠	١٥,٣٤٤,٠	لبنان
١,٠٩٩,٠	٣٢,١٢٣,٠	٢,٤٢٢,٠	٣,٢٨٤,٠	٢,٩٦٩,٢	٢,٧٠٣,٠	٢,٧٧٦,٠	مصر
٣,٣٩٩,٠	١٧,٣١٥,٠	٢,٤٥٩,٠	١٤,٨٩٧,٠	٢,٤١٧,٠	٢,٥٦٧,٠	٣,١٠١,٠	المغرب
١٧٧,٠	٢,٦٢٣,٠	٨٦,٠	٢٧,٠٩٠	١,٤٢٧	١,٣١,٩	١٤٣,٠	موريتانيا
٣٧٨,١	٥,٨٨٦,٣	٢٢٧,٠	٢,٨٢٠,٢	٥,١٦٨,٤	٢٥٢,٠	٥,٣٣٥,٨	اليمن

اعداد الباحث،

المصدر

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد (العدد ٢٠٠٤)، بالنسبة لعام ٢٠٠٢، ملحق ٦/٩ ص ٧/٩-٣٤٢، ٣٤٣.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد (العدد ٢٠٠٨)، بالنسبة للاحوام من ٢٠٠٣-٢٠٠٨، ملحق ٦/٩ ص ٧/٩-٣٦٦، ٣٦٧.

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

جدول رقم (٧) الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية ٢٠٠٦-٢٠١٩٩ مليار دولار

البيان	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الدول العربية	٣١٨٤	٢٨٣٤	٤٥٣٢	٢٤٧	٤٥٨	٦٢٤
اجمالي العالم	١٠٧,٩٠٨,٣	١٣٩,٢٩٥,٧	٦٥١,١١٨,٠	٧٤٢,١	٩٤٥,٨	١,٣٠٥,٩
النسبة المئوية من العالم	%٠,٣	%٠,٢	%٠,٧	%٠,٣	%٠٥	%٠٥

اعداد الباحث

المصادر

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) قاعدة بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ للسنوات من ٢٠٠٢-١٩٩٩

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) قاعدة بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٤

جدول رقم (٨) التجارة الخارجية العربية الاجمالية ٢٠٠٣-٢٠٠٨

البيان	القيمة مليار دولار						معدل التغير السنوي %
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	
الصادرات العربية	٣١١٠	٤٠٣,٣	٥٥٩,٦	٦٨١	٧٩٢,٣	١,٠٤٩,٨	٢٧,٦
الواردات العربية	٢٠٧,٣	٢٨٨,٥	٣٤٨,٩	٤٠٠,٦	٥٣٠,٧	٧٠١,٦	١٣,٦
الصادرات العالمية	٧,٥١٠,٧	٩,١٣٣,٢	١٠,٣٧٠,٥	١٢,٠٠٥,٢	١٣,٨٠٨,٩	١٥,٧٣٥,٤	١٦,٨
الواردات العالمية	٧,٧١٣,٣	٩,٤٧٧	١٠,٧٤٧,٩	١٢,٤٤٩,٩	١٤,٠٩٢,٥	١٦,١٦٩,١	١٦,٩
نسبة الصادرات العربية في الصادرات العالمية	٤,١	٤,٤	٥,٤	٥,٧	٥,٧	٦,٧	
نسبة الواردات العربية في الواردات العالمية	٢,٧	٣	٣,٢	٣,٢	٣,٨	٤,٣	

المصدر ١ :- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لينا / ٢٠٠٨، ص ١٤٢، العام ٢٠٠٣

٢ :- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لينا / ٢٠٠٩، ص ١٣٧، العام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨

(٢٠١١)

جدول رقم (٩) اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية ٢٠٠٨-٢٠٠٢

البيان	الواردات العربية مليون دولار										الصادرات العربية مليون دولار									
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣
الدول العربية	١١,١	١٢,١	١٤,١	١٣,٧	١٢,٩	١١,٦	١٢,٠	٨,٣	٨,٩	٨,٤	٧,٩	٩,٠	٨,٤	٨,٥	٢٨,٨	٢٧,١	٢٨,٤	٢٧,٥	٢٦,٦	٢٥,٦
الاتحاد الأوروبي	٣١,٠	٣٤,٨	٣٦,٦	٤٠,٣	٤١,١	٤٥,١	٤٤,٦	١٧,٦	١٨,١٢	٢٢,٧	٢٣,٨	٢٤,٣	٢٥,٤	٢٥,٨	١٠٠,٧	١٠٠,٧	١١,٨	١١,٤	١٢,٤	١١,٢
الولايات المتحدة	٨,٥	٩,٤	٩,٤	٨,٥	٧,٣	٨	٩,٥	١٠,٧	١٠,٥	١١,٨	١١,٤	١٢,٤	١٢,٥	١١,٢	١٠,٧	١٠,٥	١١,٨	١١,٤	١٢,٤	١١,٢
الأمريكية	٢٨,٦	٣١,٨	٣٣,٦	٣١,٨	٣١,٢	٣١,٧	٣٠,٩	٣٧,٧	٣٥,٢	٣٨,٧	٣٧,٥	٣٧,٣	٣٦,٦	٣٥,٦	٣٧,٧	٣٥,٢	٣٨,٧	٣٧,٥	٣٦,٦	٣٥,٦
آسيا	٥,١	٥,٨	٥,١	٥,٠	٥,٣	٦,٢	٦,٤	١٧,٨	١١,٨	١٥,٧	١٤,٠	١٣,٨	١٤,١	١٤,٧	١٧,٨	١١,٨	١٥,٧	١٤,٠	١٣,٨	١٤,١
اليان	١٠,٢	١٠,٦	٨,٥	٧,٣	٦,٦	٦,٤	٥,٥	٦,٨	٥,٥	٥,٢	٥,٠	٤,٨	٤,١	٣,٣	٦,٨	٥,٥	٥,٢	٥,٠	٤,٨	٤,١
الصين	١٣,٣	١٥,٤	١,٠	٩,٥	٩,٢	٩,١	٨,٩	١٨,٩	١٧,٩	١٧,٨	٨,٥	٨,٥	٧,٩	٧,٥	١٨,٩	١٧,٩	١٧,٨	٨,٥	٨,٥	٧,٩
باقي دول آسيا	٢٠,٨	١٢,٠	١٦,٣	١٥,٧	١٧,٠	١٣,٥	١٢,٩	٣٥,٦	٢٧,١	٢٨,٤	٢٩,٤	٢٦,٩	٢٧,١	٢٨,٨	٣٥,٦	٢٧,١	٢٨,٤	٢٩,٤	٢٦,٩	٢٧,١
العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المجلد ٢٠٠٧/٢٠٠٦، المجلد ٢٠٠٨/٢٠٠٧
 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المجلد ٢٠٠٩/٢٠٠٨، المجلد ٢٠٠٩/٢٠٠٨

جدول رقم (١٠) أداء التجارة العربية البينية ٢٠٠٨-٢٠٠٢

البيان	القيمة مليار دولار										معدل التغير السنوي									
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣
متوسط التجارة البينية العربية	٢٢,٥	٢٠,٣	٢١,٨	٢٥,٨	٤٣,٩	١٧,١	٢٠,٤	٨٢,٥	٦٧,٣	٥٤,٢	٤٤,٣	٣٥,٢	٢٤,٥	٢٠,٩	٢٢,٥	٢٠,٣	٢١,٨	٢٥,٨	٤٣,٩	١٧,١
الصادرات العربية البينية	٢٢,٩	٢٠,٠	٢٥,٨	٢١,٦	٤٢,٨	٢١,٢	٢٤,١	٨٦,٨	٧٠,٧	٥٥,٤	٤٤,١	٣٦,٢	٢٥,٤	٢٠,٩	٢٥,٤	٢٠,٠	٢٥,٨	٢١,٦	٤٢,٨	٢١,٢
الواردات العربية البينية	٢٢,٢	١٩,٧	١٧,٨	٣٠	٤٥,٠	١٣,١	١٦,٧	٧٨,٢	٦٤,٠	٥٢,٥	٤٤,٥	٣٤,٣	٢٣,٦	٢٠,٩	٢٣,٦	١٩,٧	١٧,٨	٣٠	٤٥,٠	١٣,١

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المجلد ٢٠٠٧/٢٠٠٦، المجلد ٢٠٠٨/٢٠٠٧
 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المجلد ٢٠٠٩/٢٠٠٨، المجلد ٢٠٠٩/٢٠٠٨

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

جدول رقم (١١) مساهمة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية نسبة مئوية

البيان		٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
نسبة الصادرات العربية البينية الى اجمالي الصادرات العربية	٨,٥	٨,٤	٩,٠	٧,٩	٨,٤	٨,٠	٨,٣	٨,٣
نسبة الواردات العربية البينية الى اجمالي الواردات العربية	١٢,٠	١١,٦	١٢,٩	١٣,٧	١٤,١	١١,١	١٢,٠	١٢,٠
متوسط حصة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الاجمالية	١٠,٣	١٠,٠	١١,٠	١٠,٨	١,٢	١٠,١	١٣,٤	١٣,٤

الجدول اعداد الباحث،
المصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول/٢٠٠٧، للاعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٢ من الملحق ٣/٨،
التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول/٢٠٠٩، للاعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٧ من الملحق ٣/٨،

جدول رقم (١٢) عدد السكان في الدول العربية ومعدل النمو

متوسط معدل النمو السنوي	معدل النمو %		٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٥	مجموع الدول العربية
	٢٠٠٨/١٩٩٥	٢٠٠٨/٢٠٠٧											
٢,٣٦	٢,٥٥	٢,٤٢	٣٣٤,٤٥٠٠	٣٣٦,٧٣١	٣١٨,٣٢١	٣١١,٤٧٧	٣٠٤,٢١٠	٢٩٧,٥٣٣	٢٩١,١٢٠	٢٨٤,٥٠٣	٢٧٨,٢٢٦	٢٤٧,٠١٥	نسبة مليون

المصدر
(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول/٢٠٠٤، للاعوام الملحق الإحصائي ٨/٢ للاعوام من ٢٠٠٣-١٩٩٥
(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول/٢٠٠٧، للاعوام الملحق الإحصائي ٨/٢ للاعوام من ٢٠٠٦-٢٠٠٤
(٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول/٢٠٠٩، للاعوام الملحق الإحصائي ٨/٢ للاعوام من ٢٠٠٨-٢٠٠٧

جدول رقم (١٣) معدل البطالة حسب الأقاليم في العالم لعام ٢٠٠٤

الأقاليم	النسبة %
المنطقة العربية	١٣,٥
أفريقيا وجنوب الصحراء	١٠
أوروبا الشرقية الوسطى	٩,٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٧,٥
الدول المتقدمة	٧
العالم	٦,٢
جنوب شرق آسيا والمحيط الكاريبي	٦
جنوب آسيا	٥
شرق آسيا	٣,٨

المصدر

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/٢٠٠٧، ص ١٨٨

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

جدول رقم (١٤) معدلات البطالة في الدول العربية

الدولة	السنة	معدل البطالة %
الأردن	٢٠٠٨	١٢,٧
الإمارات	٢٠٠٨	٣,٧
البحرين	٢٠٠٦	١,٢
تونس	٢٠٠٨	١٤,٠
الجزائر	٢٠٠٨	١١,٣
ليبيا	٢٠٠٨	٥٩,٠
جيبوتي	٢٠٠٨	١٠,١
السعودية	٢٠٠٨	١٩,٧
السودان	٢٠٠٧	٨,٤
سورية	٢٠٠٥	٢٥,٠
الصومال	٢٠٠٨	١٥,٩
العراق	٢٠٠٥	٧,٥
عمان	٢٠٠٨	٢١,٦
فلسطين	٢٠٠٧	٠,٥
قطر	٢٠٠٧	١,٣
الكويت	٢٠٠٥	٨,٢
لبنان	٢٠٠٥	١٠,٠
نيجيريا	٢٠٠٨	٨,٨
مصر	٢٠٠٨	٩,٦
المغرب	٢٠٠٥	٢٢,٠
موريتانيا	٢٠٠٧	١٥,٩

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، يوليو/٢٠٠٩، ص ٣٧،
(٢) بالنسبة لنسبة البطالة في العراق نشرت التقارير الدولية إلى ارتفاع نسبتها إلى ٦٠٪ ويشير التقرير الاقتصادي
العربي الموحد إلى أن نسبتها عام ٢٠٠٩ هو ٢٨,١
راجع في هذا، احمد عمر الراوي، واقع البطالة في العراق ومعالجتها ٢٠٠٩/٨/١٨ جريدة الصباح-العراق ص ٤،

هوامش البحث

(١) صندوق النقد العربي واخرون، التقرير العربي الاقتصادي الموحد ايلول/٢٠٠٧، ص ١٧-١٨.

(٢) عماد الليثي، بعد نصف قرن، التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٣، ص ٢٨ و ٨٧، **The world bang group, develop ment indicators adtabs Augst.2003**

(٣) صندوق النقد العربي واخرون التقرير العربي الاقتصادي الموحد ايلول/٢٠٠٩، ص ١٧.

(٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٩، المصدر السابق، ص ٥٦، الملحق ١/٤ و ٣/٤.

(٥) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٩، المصدر السابق، ص ٥٧،

(٦) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٩، المصدر السابق، ص ٦٠،

(٧) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٨، ص ٦٦-٦٧،

(٨) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ٦٠-٧٢،

(٩) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٧، مصدر سابق، ص ٦٩-٧٠،

(١٠) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٩، مصدر سابق، الملحق ١٣/٤.

(١١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ٥٥-٦٢.

(١٢) د، عبد الرحمن يسري احمد - قضايا اقتصادية معاصرة - الدار الجامعية ط ١ - الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٢٤٩-٢٥١.

(١٣) د، مصطفى عبد الله الكفري - العمل الاقتصادي العربي المشترك، الواقع والافاق شؤون عربية - العدد ٢١٨ صيف ٢٠٠٣، ص ١٤٧.

- راجع التقرير الاقتصادي العربي الموحد - ايلول/٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ٥٩.

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

- (١٤) أكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٩٨-٩٩.
- (١٥) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٧، مصدر سابق، ص ٢١.
- (١٦) صلاح الدين حسن السيسى، الاتحاد الاوربي والعملة الاوربية الموحدة (اليورو) الواقع والطموح - مكتبة الاسرة، ط١، ٢٠٠٣، ص ٧٩.
- (١٧) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٧، مصدر سابق، ص ٨١-٨٨.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٩، مصدر سابق ص ٦٢.
- (١٨) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ٥٥-٦٢.
- (١٩) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٧، مصدر سابق، ص ٤٣-٤٥.
- كذلك التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول/٢٠٠٠ و ٢٠٠١، ص ٣٣، ص ٣٥.
- راجع ايضا التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٧ مصدر سابق ملحق ١/٣.
- (٢٠) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ٣٩-٤٤، ٤١.
- (٢١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ٤٤-٥٤.
- (٢٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ٥٣.
- (٢٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٩، مصدر سابق، ص XII-XVI و ٣٥.
- (٢٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٧، مصدر سابق، ص ٥٢-٥٤ و ٥٧.
- (٢٥) عبد الصاحب العلوان - قضايا التكامل الاقتصادي والامن الغذائي التطورات والتحديات وفاق المستقبل، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان العدد ٢٢٧ سنة ٢٠٠١، ص ٣٥.
- (٢٦) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠١، ص ٤٨-٥٦.

- (٢٧) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٧، مصدر سابق، ص ٥٢-٥٧
- (٢٨) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/١٩٩٧، ص ٤٤
- (٢٩) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ٨٠ والملحق ٥/٢.
- (٣٠) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ٨٨.
- (٣١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ٣٢١، ص ٣٢٣، ملحق ٥/٣ و ٥/٥.
- (٣٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ٣٢١، ص ٣٢٣، ملحق ٥/٣ و ٥/٥.
- (٣٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٩، ص ٨٢-٨٣ والملحق ٥/٤.
- (٣٤) د، حسين عبد الله - مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر/٢٠٠٠، ص ٢٥٥.
- (٣٥) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٧، مصدر سابق، ص ١١٠، ٨٨-١١١.
- (٣٦) د، حسين عبد الله - مستقبل النفط العربي، مصدر سابق، ص ١٢٢-١٢٣.
- (٣٧) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٨، ٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ١٠٧-١٠٨ و ٩٨-٩٩.
- (٣٨) د، مصطفى العبد الله الكفري، العمل الاقتصادي العربي المشترك الواقع والافاق، مصدر سابق ص ١٤٧.
- (٣٩) اسامة المجدوب، العولمة والاقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٠، ص ١٢٣-١٢٤.
- (٤٠) د، حسين عبد الله، مستتب النفط العربي، مصدر سابق، ص ١٥٠-١٥١.

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

(٤١) د، نزار العاني، مجلة النفط والتعاون الاقتصادي، المجلد الرابع والعشرين العدد ٨٦ لسنة ١٩٨٦ صادرة عن الامانة العامة لمنظمة الاقطار المصدرة للنفط اوبك، ص ١٨١-١٨٣.

(٤٢) راجع في ذلك، عماد الليثي -بعد نصف قرن- التكامل الاقتصادي العربي، مصدر سابق، ص ٩١-٩٢.

(٤٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد /ايلول ٢٠٠٧، مصدر سابق، ص ٢٠.
-التقدير الاقتصادي العربي الموحد /ايلول ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ٢٢.
- كذلك راجع التقدير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول ٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٤٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول/ ٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ١٣
(٤٥) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول/ ٢٠٠٩، مصدر سابق، من الملحق ٦/٩
(٤٦) بيت الحكمة، ندوة العولمة والمستقبل العربي، سلسلة المائدة المستديرة ٣٧ بغداد ، ١٩٩٩، ص ١٣٤.

(٤٧)

<http://www.escwa.org/ib/arabic/division/grid/flogship/mainhtm>، موقع على الانترنت

- الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الاقليمي في دول منطقة الاسكو ١
٢٠٠٠.

(٤٨) عماد الليثي - التكامل الاقتصادي العربي - مصدر سابق، ص ١٠٦-١٠٧
(٤٩) راجع صلاح الدين حسين السيبي، الاتحاد الاوربي والعملة الاوربية الموحدة (اليورو) ، مصدر سابق، ص ٨١.

(٥٠) للمزيد راجع بيت الحكمة، العولمة والمستقبل العربي مصدر سابق ص ١٦٥.

- (٥١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول ٢٠٠٩، مصدر سابق ص ١٣٥.
- (٥٢) استهدف برنامج تنمية التجارة العربية البينية الذي تبناه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الى زيادة هذه التجارة بنسبة (٢٠%) من اجمالي التجارة الخارجية العربية خلال خمس سنوات اعتبارا من عام ٢٠٠٣ لتنتهي عام ٢٠٠٧ غير ان هذا لم يتحقق.
- المهندس محمد الشاعر، رؤية حول دور الاصلاح المالي والضريبي في تعزيز التجارة العربية البينية، دمشق (٤ ايلول ٢٠٠٧)، ص ١-٥.
- (٥٣) منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى وهم ام حقيقة، ص ٩-١٢،
<http://www.alhwewar.org,okdriss@hotmail.com>, 2003/10/8
- (٥٤) ادريس ولد القابلة، المصدر السابق ص ١٦.
- (٥٥) د، فالح عبد الكريم الشخلي، دور برنامج تمويل التجارة العربية البينية في تنمية القطاع التجاري، ندوة التجارة والتنمية في الوطن العربي، عمان، الاردن، حزيران ١٩٩٨، ص ٣.
- (٥٦) د، مصطفى عبد العزيز مرسي، التكامل الاقتصادي والوظيفة الجديدة، مدخل نظري مع اشارة الى التجربة الخليجية، حوليات الاداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، الكويت، الحولية الثالثة والعشرين ١٤٢٣-١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ٢٤-٢٥.
- (٥٧) د، فالح الشخلي، دور برنامج تمويل التجارة العربية البينية في تنمية القطاع التجاري العربي، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الثاني، السند الاول سنة ١٩٩٩، ص ٤١.
- (٥٨) راجع د، احمد مجدلاني وآخرون، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي تحرير اسحاق فرحات، مركز دراسات الشرق الاوسط، سلسلة ندوات ٣٣، ط ١، عمان، الاردن، ص ١٥٤-١٥٧.

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

(٥٩) أ، عبد الرحمن عنتر، استراتيجية التسويق وتجدييات المنافسة الدولية، المؤتمر العالمي الاول، حول اقتصاديات الاعمال في ظل عالم متغير -عمان- الاردن- ١٢-١٤/ايار ٢٠٠٣ ص ٢٤.

(٦٠) المهندس محمد الشاعر - مصدر سابق ص ٤.

(٦١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول/٢٠٠٨ مصدر سابق ص ٣٢.

(٦٢) راجع التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٧ مصدر سابق ص ٢٩.

راجع التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٤ الملحق الاحصائي ٢/٨، ص ٣٥١ كذلك التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/١٩٩٧، ص ٢٥.

(٦٣) صندوق الامم المتحدة للسكان- السكان في الوطن العربي، حالة سكان العالم ٢٠٠٠، نيويورك، الكتاب السنوي، ص ١، موقع على الانترنت معهد الامارات التعليمي

www.uaei5ii.com

(٦٤) جورج توفيق العبد، حميد رضا داودي، تحديات العولمة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، صندوق النقد الدولي، دون سنة طبع، ص ١٠-١٢.

(٦٥) راجع التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٨ مصدر سابق، ملحق ٢/٨، ص ٢٧٢.

(٦٦) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ٣٢-٣٣.

(٦٧) د، حمد بن عبد الله اللحيدات - اهمية زيادة عدد السكان واهمية التخطيط له، السعودية، دون ذكر المطبعة، ١٠ نيسان ٢٠٠٧م، ص ١-٢.

(٦٨) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سابق، ايلول/٢٠٠٩، ص ٣٤.

(٦٩) راجع ايضا التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول/٢٠٠٧، مصدر سابق، ص ٣٠-٣١ والملحق الاحصائي ٢/٨.

(٧٠) عبد الرحمن حللي، واقع الامية والتعليم في العالم العربي ومسؤولية عواصم الثقافة العربية، الملتقى الفكري للابداع، ص ١-٣.

الموقع على الانترنت <http://www.almultaka.net>.

- (٧١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول/٢٠٠٧، مصدر سابق، ص ٣٠-٣١.
- (٧٢) عبد الرحمن حللي، واقع الامية والتعليم ومسؤولية عواصم الثقافة العربية مصدر سابق، ص ٢.
- (٧٣) عبد الرحمن حللي، مصدر سابق، ص ٣.
- (٧٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول/٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ٣٧.
- (٧٥) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول/٢٠٠٧، مصدر سابق، ص ١٨٧-١٩٠.
- راجع للمزيد التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٨ مصدر سابق، ص ٤٠-٤١.

(٧٦) Nabli M,etal, (2007) "Job creation in a high Growth Environment: The MENA Region" working paper # 49, The world Bank.

(٧٧) رودين، البطالة في العالم العربي، منتدى الاخبار العامة، ١١ مايو/مايس ٢٠٠٥ الموقع على الانترنت:

<http://www.zaidal.com/219/printthreadphp?5=e3d,17aac3356aba00dc8c57bo28/14/1420>

- (٧٨) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول/٢٠٠٧، ص ١٨٧-٢٢٠.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول/٢٠٠٨، ص ٤٠-٤١.
- مشكلة البطالة في الوطن العربي - الآثار والحلول، موقع المؤسسة العربية من الرابط <http://ar.wikipedia.org/wiks>، ص ١-٣، الالكتروني
- (٧٩) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول/٢٠٠٧، مصدر سابق، ص ١٨٩-٢٢٠.
- (٨٠) مشكلة البطالة في الوطن العربي، الآثار والحلول، موقع الموسوعة العربية من الرابط الالكتروني - مصدر سابق، ص ٣.

المصادر

١- الكتب

- ١- د. احمد مجدلاني وآخرون ، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي ، تحرير اسحاق فرحان ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، سلسلة ندوات ٣٣ ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠١ .
- ٢- اسامة المجدوب ، العولمة الإقليمية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٠ . .
- ٣- اكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة ، مكتبة مدبولي ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- ٤- بيت الحكمة ، العولمة والمستقبل العربي ، سلسلة المائدة المستديرة ٣٧ دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٩ .
- ٥- جورج توفيق العبد و حميد رضا داودي ، تحديات العولمة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، صندوق النقد الدولي ، دون ذكر سنة الطبع
- ٦- د حسين عبد الله ، النفط والمستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠ .
- ٧- د . حمد بن عبد الله الحيدات ، اهمية زيادة السكان واهمية التخطيط له ، السعودية ، دون ذكر المطبعة ١٠ نيسان ٢٠٠٧ .
- ٨- صلاح الدين حسن السيبي ، الاتحاد الاوربي والعملة الاوربية الموحدة (اليورو) الواقع والطموح ، القاهرة ، مكتبة الاسرة ، ط١ ، ٢٠٠٣ .
- ٩- د . عبد الرحمن يسري احمد ، قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، ط١ ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ .
- ١٠- عماد الليثي ، بعد نصف قرن - التكامل الاقتصادي العربي ، دار النهضة العربية ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٢- الندوات

- ١- أ . عبد الرحمن عنتر ، ستراتيجية التسويق وتحديات المنافسة الدولية ، المؤتمر العلمي الاول ، حول اقتصاديات الاعمال في ظل عالم متغير ، عمان / الاردن ، للفترة ١٢-١٤ ايار / ٢٠٠٣
- ٢- د . فالح الشихلي ، دور برنامج تمويل التجارة العربية البينية في تنمية القطاع التجاري ، ندوة تنمية التجارة والتنمية في الوطن العربي ، عمان / الاردن حزيران ١٩٩٨ .
- ٣- المهندس محمد الشاعر ، رؤية حول دور الاصلاح المالي والضريبي في تعزيز التجارة العربية البينية ، دمشق ، ايلول ٢٠٠٧

٣- التقارير

- ١- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/١٩٩٧
- ٢- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/١٩٩٩
- ٣- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٠
- ٤- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠١
- ٥- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٤
- ٦- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ايلول/٢٠٠٧

مشكلات في الواقع الاقتصادي العربي وكيفية تجاوزها

د. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي

٧- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد
أيلول/٢٠٠٨

٨- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد
أيلول/٢٠٠٩

٤- الدوريات

١- مجلة شؤون عربية، العدد، ٢١٨، ٢٠٠٣

٢- المستقبل العربي، العدد، ٢٧٧، ٢٠٠١

٣- النفط والتعاون الاقتصادي - الامانة العامة لمنظمة الاقطار المصدرة للنفط - الاوابك،
المجلد ٢٤، العدد ٨٦ لسنة ١٩٩٨

٤- دراسات اقتصاد، بيت الحكمة، بغداد، العدد الثاني، السنة الاولى، ١٩٩٩

٥- حويلات الاداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، الكويت، الحولية الثالثة
والعشرين ١٤٢٣ - ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣

**The world bang group databs development Indictors
August 2003**

٥- الانترنت

١- ادريس ولد القابلة، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهم ام حقيقة

<http://www.alhwawar.org>

ok drris @ hot mail.com 2003/10/8

٢- عبد الرحمن حللي - واقع الامية والتعليم بالعالم العربي ومسؤولية عواصم الثقافة
العربية، الملتقى الفكري للابداع

<http://www.almultka.net>

٣- مشكلة البطالة بالوطن العربي، الاثار والحلول. الموسوعة العربية في الرابط الالكتروني.

<http://ar:Wikipedia.Org/wikis/nmbli> M.et al(2007) Jop creation High Growth Environment

٤- الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الاقليمي في منطقة الاسكوا/٢٠٠٠

[http://www.Escwa.Org.ip/Arabic division/ grid/ Flog ship / main htm](http://www.Escwa.Org.ip/Arabic%20division/grid/Flogship/main.htm)

٥- رودين، البطالة في العالم العربي، منتدى الاخبار العامة، ١١ مايو-مايس ٢٠٠٥

http://www.Zaidal.com/22i/print_thread.php?s=e2d17aac335c8c57bo28/4/1420

٦- صندوق الامم المتحدة للسكان، السكان في الوطن العربي، حاة سكان العالم ٢٠٠٠
نيويورك، الكتاب السنوي

www.uaeii5ii.com

معهد الامارات التعليمي

Problems in the Arab economic situation and how to overcome them

Arab Economy Suffers A Number Of Economic Problems Which Pose A Challenge For The Advancement In The World Of International Changes Which Are The Shifts Toward Globalization And The Unity Of The Market. And Challenges Of A Large And Comprehensive System Of Domination On The World Economy, Which Requires A Strong Arab Overriding Imperative Of The Problems And Make The Necessary Preventive Unable To Meet The Challenges As An Influential Force In The Global Economy.

- And The Problems Addressed By The Research Is A Reflection Of The Nature Of The Sectors Of The Lack Of Coordination And Coherence Between Them. And The Adoption Of The Arab Economy On A Single Commodity Or Commodities In The Export Production Base Without Diversity, Which Was The Cause Of Structural Occupation Of The Arab Economy. The Research Deals With These Problems, Analysis And Statement Of Motivation And How To Overcome Them Have Been Summarized In Two Sections, Add To The Foreground And Recommendations.

- The First Topic: The Title Of GDP And The Contribution Of Sectors Raised It.

- Section II: It Was The Title Of Arab Foreign Trade And Developments Related To Population, Population Size And Growth Rate Of Illiteracy And Unemployment Are The Main Recommendations Identified By The Research Is.

Development Of Long-Term Plan As A Framework For Medium-Term Plans To Develop The Arab Economy And Upgrading Its Machines To Address The Economic Sectors And The Achievement Of The Objectives Of The Arab Economy With An Independent Vision And The Concept Of A New Integrative.